الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

أثر انهزام فرنسا أمام ألمانيا 1870م على الوضع العام في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة :

- بن لزرق الحاج
- بن خملول الأمين

إشراف الأستاذ :

- أ.بن حادة مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة :

د. بوسلامة محمد	**رئيسا**
أ.بن حادة مصطفى	**مشرفا و مقررا**
د.مداح عبد القادر	**مناقشا**

السنة الجامعية :1441-1442هـ/2020-2021م.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

و بارك لهما فيه

إلى أخواتي و إخوتي هشام و محمد

إلى بنات أختي هاجر و وفاء

و إلى كل من رافقني في هذا العمل و لو بكلمة طيبة

أهدي هذا العمل.

بن لزرق الحاج

إهداء

إلى روح والدي طيب الله ثراه و جزاه عنا في جنان الخلد

إلى والدتي الغالية حفظها الله

إلى عائلتي و أصدقائي كل باسمه

إلى زملاء العمل

أهدي لهم هذا العمل.

بن خملول الأمين

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله تعالى أولا الذي وفقنا لإتمام هذا

العمل المتواضع

كما يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل مع فائق

الاحترام و التقدير إلى الأستاذ المشرف

بن حادة مصطفى الذي رافقنا طيلة هذا البحث

و لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة و ملاحظاته

الدقيقة

فله نجدد شكرنا و امتنانا

دليل المختصرات الواردة في البحث

باللغة العربية

ج	جزء
تر	ترجمة
تع	تعريب
ط	طبعة
ع	عدد
د.ت	بدون تاريخ
ص	صفحة
ط.خ	طبعة خاصة
مج	مجلد

باللغة الفرنسية

ouvrage déjà cité	Op.cit
Pages	PP
Tome	T

المقدمة

المقدمة :

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بروز فرنسا و بروسيا كدولتين قويتين طالتهما الحركات الثورية، و اشتركتا في النزعة االقومية و رغبة كل طرف منهما في توسيع رقعته الجغرافية و الحصول على المزيد من الأراضي سواء داخل القارة الأوروبية أو خارجها، الأمر الذي أدى إلى حدوث تصادم بين الدولتين فيما عرف بالحرب البروسية الفرنسية أو الحرب السبعينية، و هي حرب قصيرة الأمد اندلعت في 19 جويلية 1870 و انتهت في 10 ماي 1871، بزعامة مستشار البروسي بسمارك.

نتج عن هذه الحرب بروز ألمانيا كدولة إمبراطورية موحدة لها كلمتها على العلاقات الأوروبية أما بالنسبة لفرنسا فقد أدت هذه الحرب إلى سقوط النظام الإمبراطوري و قيام ما يعرف بالجمهورية الفرنسية الثالثة.

كان لتغيير النظام السياسي في فرنسا بعد الحرب تأثيره المباشر على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر بداية بتطبيق نظام حكم جديد سمي بالنظام المدني بدلا من النظام العسكري، فانتقلت السلطة بموجبه من أيدي العسكريين إلى أيدي المدنيين (المستوطنين)، مثلت سنة 1871 أوج السيطرة الاستعمارية في الجزائر.

حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة تطبيق مجموعة من القرارات القهرية، تعلقت بمصادرة الأراضي أحيانا و تجنيس يهود الجزائر من خلال قانون كريميو أحيانا أخرى و استبدال القضاء الإسلامي بالفرنسي ثم قانون الأهالي الذي جاء لقمع الجزائريين و حرمانهم من أدنى حقوقهم، فكانت ردة فعل الجزائريين اتجاه هذه السياسة قوية تمثلت في عدة مقاومات و ثورات شعبية أبرزها ثورة المقراني و الشيخ الحداد بالشرق الجزائري و مقاومة الشيخ بوعمامة في الغرب.

أهمية الموضوع : تكمن أهمية موضوع البحث (أثر انهزام فرنسا أمام ألمانيا 1870 على الوضع العام في الجزائر) في دور الحرب في قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة و مختلف الوسائل و الأساليب التي اعتمدتها هذه الأخيرة لتحقيق غايتها الاستعمارية، و إنجاح مشروعها بالجزائر الرامي إلى القضاء على كل مقومات المجتمع الجزائري، و الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على جوانب عدة من الوضع العام للجزائريين في هذه الفترة، و محاولة إدراك معاناتهم خلالها.

أسباب اختيار الموضوع : تعددت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع و التي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

- تخصصنا في مجال تاريخ المغرب العربي المعاصر أتاح لنا الرغبة في دراسة أثر هذه الحرب على الوضع العام في الجزائر.
- الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع في تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية بحيث يسلط الضوء على بداية تطبيق سياسة استعمارية جديدة.
- توضيح ظروف الحرب و مراحلها و ما آلت إليه، باعتبارها رسمت تغييرا على النظام السياسي في فرنسا من جهة، و على نظام الحكم في الجزائر من جهة أخرى.
- الرغبة في المساهمة بموضوع علمي جديد من شأنه أن يساهم في إثراء المكتبة الجامعية.

إشكالية البحث : تمثلت الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، في محاولة معرفة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بعد الحرب السبعينية، و من هنا نطرح الإشكال التالي : كيف أثر انهزام فرنسا أمام ألمانيا عام 1870 على الوضع العام في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية :

- ماهي دوافع الحرب البروسية الفرنسية و كيف كانت سيرورتها و ماهي أهم نتائجها؟
- كيف انعكست الحرب على الوضع العام في الجزائر ؟
- ماهي السياسة التي انتهجتها الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر ؟
- ماهي أهم ردود الفعل الجزائرية اتجاه هذه السياسة الاستعمارية ؟

سمحت لنا المادة العلمية التي جمعناها حول الموضوع بتقسيمه إلى مقدمة مدخل ثلاثة فصول و خاتمة، تناولنا في المدخل سياسة نابليون الثالث في الجزائر، أما الفصل الأول فكان تحت عنوان الحرب البروسية الفرنسية 1870، و تم تقسيمه إلى ثلاثة عناصر تناولنا في العنصر الأول أسباب قيام الحرب، أما الثاني فقد خصصناه إلى مراحل التي مرت بها الحرب، ثم العنصر الثالث الذي وضحنا فيه نتائج الحرب على البلدين.

أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى السياسة الفرنسية في الجزائر بعد الحرب، حيث تحدثنا فيه عن تغيير نظام الحكم من العسكري إلى المدني تلبية لمطالب المستوطنين، و عرضنا فيه أيضا السياسة الاستعمارية في مختلف الجوانب إداريا قضائيا اجتماعيا اقتصاديا و ثقافيا و كذا السياسة الاستيطانية التي اتبعتها الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر.

في الفصل الثالث والأخير فقد رصدنا فيه ردة فعل الجزائريين اتجاه السياسة الاستعمارية الجديدة و قد تم تقسيمه إلى ثلاثة عناصر تناولنا في العنصر الأول ثورة المقراني و الشيخ لحداد و العنصر الثاني خصصناه لثورة الشيخ بوعمامة، أما العنصر الثالث تناولنا فيه مجموعة من الثورات الأخرى مثل انتفاضة الأوراس و واحة العمري

و غيرها، و أنهينا هذه الدراسة بخاتمة تضمنت حصيلة لأهم النتائج المتوصل إليها أثناء البحث.

منهج البحث : حتى نلم بكامل جوانب البحث اعتمدنا على المنهج التاريخي لسرد الوقائع و الأحداث التاريخية التي عرفتها الجزائر القرن التاسع عشر، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي بغرض إعطاء صورة واضحة وملمة لكافة جوانب الموضوع.

لإنجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع المتنوعة التي خدمت موضوعنا منها :

فمن المصادر نذكر كتاب تاريخ الجزائر المعاصر لشارل روبير أجيرون و الذي استعملناه في القضاء في عهد نابليون الثالث، و كتاب أوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين 1789- 1950 لجرانت و هارولد تمبرلى الذي أفادنا بكثرة في الفصل الأول المتعلق بالحرب البروسية الفرنسية.

أما المراجع فقد متعددة و متنوعة نذكر أهم ما اعتمدنا عليه منها كتاب التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية لعبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي في دراسة أسباب و تداعيات الحرب البروسية الفرنسية في الفصل الأول، و كذلك كتاب تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر الجزء الثاني لزينب عصمت و قد استعملناه تقريبا في مختلف عناصر الفصل الأول لأنه شمل كل ما يخص الحرب البروسية الفرنسية.

كتاب سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870- 1900 لنادية زروق، و كتاب تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 الجزء الأول لبشير بلاح الذين اعتمدنا عليهما تقريبا خلال كل مراحل هذه المذكرة، فقد احتويا على

معلومات غاية في الأهمية حول الوضع العام في الجزائر إبان الجمهورية الثالثة و السياسة التي انتهجتها مما سمح لنا بالإحاطة بالموضوع و فهم مجريات الأمور. كذلك كتاب سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ليحيى بوعزيز مرجع مهم فكان لنا سندا إذ يحتوي تفاصيل مهمة عن سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر. كتاب ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ليحيى بوعزيز الذي عالج لنا مختلف ردود الفعل الجزائرية الرافضة للسياسة التي طبقتها فرنسا في الجزائر بعد عام 1870، كذلك كتاب ثورة بوعمامة 1881 – 1908 الجزء الأول لعبد الحميد زوزو في تبيان أسباب اندلاع ثورة بوعمامة.

إلى جانب بعض الرسائل و الأطروحات الجامعية التي أفادتنا في جوانب متفرقة من موضوع البحث.

ككل بحث من البحوث فقد صادفتنا بعض الصعوبات منها :

- صعوبة الحصول على المصادر التي من شأنها أن توفر لنا معلومات كافية عن الموضوع.
- تشابه و تكرار المعلومات في المراجع، فنجد فكرة واحدة مكررة في أكثر من مرجع.

مدخل : سياسة نابليون الثالث في الجزائر

أولا : في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية

استمرت مقاومة الأمير عبد القادر إلى أن سدت أمامه كل الأبواب و ضعفت قواه نتيجة الضربات التي تلقاها من الأسر و بعض القبائل الجزائرية و من المخزن المغربي و من القوات الفرنسية فأدرك أن الحل يكمن في العمل بأخف الأضرار و هو التوقف عن القتال بإلقاء السلاح، و بالفعل حدث ذلك يوم 23 ديسمبر 1847 إثر اتفاق بينه و بين الفرنسيين على تسليم نفسه مقابل التوقف عن الإبادة و أن يكون حرا هو و أتباعه في اختيار مكان متفاهم عليه، و نفس الأمر حدث بالنسبة للحاج أحمد باي، الذي أمضى اتفاقا مع فرنسا و سلم نفسه لينفى إلى جهة هو يختارها كان ذلك عام 1848[1]. في نفس السنة شهدت فرنسا أحداثا هامة تمثلت في أعمال الشغب و العصيان اللذان عرفتهما باريس و التي حملت انتقالا سياسيا تمثل في نهاية ملكية فليب لويس* التي دامت 18 عاما في فيفري 1848، و قيام الجمهورية الثانية.

كان الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مقصورا على أربعة هم لامارتين و ليدرو رولان و كافينياك و لويس نابليون، كان لامارتين خطيبا جمهوريا محبوبا و كان ليدرو رولان راديكاليا أما كافينياك فكان أشد أعداء الحركة الاشتراكية[2].

---

[1]– حميدة عميراوي ، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، عين مليلة، 2004. ص 102.

* لويس فليب Louis Philippe ملك فرنسا (1830 – 1848) رقي العرش بعد أن أطاحت ثورة يوليو 1830 بالملك شارل العاشر اعتمد على البرجوازية العليا، فنقمت عليه الطبقة الصناعية الجديدة (العمال و صغار البرجوازيين) و كانت قد نمت في عهده نموا كبيراً، تخلى عن العرش إثر ثورة 1848، يعرف عهده ب "ملكيّة يوليو" July Monarchy . منير البعلبكي، موسوعة معجم أعلام المورد، دار العلم، بيروت، 1992، ط1، ص 395.

[2]– عبد العزيز سليمان نوا، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص 341.

أما المرشح الأخير فهو لويس بونابرت* ابن شقيق نابليون الأول و كان طموحا مثل عمه متعلقا بدور أسرته في خدمة العلم الفرنسي، حاول أثناء وجوده في المنفى أن يحرك الفرنسيين مرتين الأولى عام 1836 و الثانية كانت عام 1840 ضد ملكية فليب لويس لكن المحاولتين باءتا بالفشل فعاد و استقر في لندن و هناك كان يرتقب الأحداث، عندما نجحت ثورة فيفري 1848 عاد إلى فرنسا معتمدا على الحزب النابليوني و نجح كنائب للمجلس النيابي، كانت شعبيته داخل المجلس أقل بكثير من شعبيته في أنحاء فرنسا، أنتخب رئيسا للجمهورية الثانية في 10 ديسمبر 1848 بفارق كبير عن منافسيه فأحاطت الآمال به من كل جانب كي يلحق بإنجلترا في مجال النفوذ الاستعماري، العسكري و الاقتصادي[1].

أدت هذه الأوضاع إلى نتائج هامة كان لها وقعها على الإدارة الفرنسية في الجزائر و ذلك بعد صدور الدستور الجديد في نوفمبر 1848 الذي يشير في المادة 109 منه " إلى أن الأراضي الجزائرية و المستعمرات هي جزء من الأراضي الفرنسية و سيتصرف فيها بمقتضى القوانين الخاصة إلى أن يصدر قانون يسمح بإدخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل"[2]، كما سمح هذا الدستور للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين بلديين لهم بالجزائر فضغطوا على الإدارة الاستعمارية

---

* نابليون الثالث Napoléon III (1808-1873): رئيس الجمهورية فرنسية الثانية (1848-1852) إمبراطور فرنسا (1852-1870) عاش في المنفى بعد عام 1815، ثم عاد إلى فرنسا إثر ثورة عام 1848 و انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848 و سرعان ما أعلن نفسه إمبراطورا عام 1852 هزم في الحرب الفرنسية البروسية فخُلع عن العرش عام 1870 و قضى بقية حياته في إنجلترا. منير البعلبكي، مرجع سابق، ص 450.

[1]- آمال السبكي، أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، ط1، عالم المعرفة، جدّة، 1985، ص ص315-316.

[2]- نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 25.

حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850 بدعوى عدم أهليتهم لذلك رغم أن هذا الحق كان منصوصا عليه في لائحة 22 جويلية 1834* و تم تقسيم الجزائر بمقتضى القرار إلى منطقتين أساسيتين، الجزائر الشمالية وأخضعت إلى الحكم المدني و قسمت إلى ثلاث مقاطعات و الجزائر الجنوبية أخضعت إلى الحكم العسكري و ضباط المكاتب العربية و ربطت مصالح التعليم العام والدين و القضاء و الجمارك و الوزارات المختصة بباريس[1].

ففي الجانب القضائي قامت الجمهورية الثانية بعمل ليبرالي يتنافى مع سياسة الاندماج، إذ أصدرت مرسوم 20 أوت 1848[2]، الذي فصل بين العدالة الفرنسية والعدالة الإسلامية لأنه وضع الأولى تحت سلطة حافظ الأختام بينما ظلت الثانية تابعة لوزارة الحرب، لكن ذلك لا يعني أن المسلمين أصبحت لهم محاكم خاصة تطبق عليهم الشريعة الإسلامية كل ما في الأمر أنها عبارة عن إدارة جزائرية مكلفة بالحكم بين المتخاصمين المسلمين و هي بعيدة جداً عن العدالة الإسلامية[3].

---

* مرسوم 22 جويلية 1834، ألحق الجزائر بفرنسا بعد أن اعتبرها جزءا من الأراضي الفرنسية، و صار يعين على رأسها حاكم عام باقتراح من وزير الحربية الفرنسي، و قد جاء هذا المرسوم تبعا لتوصيات اللجنة الإفريقية التي زارت الجزائر عام 1833 للوقوف على تجاوزات الجيش الفرنسي. كمال بن صحراوي ، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 شخصيات – أماكن – أحداث – معارك، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، 2020، ص 163.

[1]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص13.

[2]– رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830–1892، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قالمة الجزائر، ع 4، جانفي 2009، ص 8.

[3]– نادية زروق، مرجع نفسه، ص26.

إن من أولى اهتمامات الجمهورية الثانية هو التهجير و الاستيطان الأوروبي باعتباره جزءاً من السياسة الاندماجية حيث كانت الخطة الموضوعة تقضي بتهجير 200 ألف أوربي إلى الجزائر خلال عشر سنوات و حرصت أن يكونوا من المشاغبين و ذوي السوابق، و خصص مبلغ هام لتنفيذ هذه الخطة من قبل مجلس النواب الفرنسي قدر بـ 50 مليون فرنك في مرحلتها الأولى فقط، و شرعت في عملية التهجير لحوالي 20 ألف شخص مهاجر بينهم 15 ألف من باريس نفسها و وطنتهم في 42 قرية استيطانية منها 12 في منطقة الجزائر و 9 في منطقة وهران و 8 في مقاطعة قسنطينة، و أقامت وحدة جمركية بين الجزائر و فرنسا لخدمة اقتصادهم[1].

شكل الإدماج عقدة خطيرة بالنسبة للاستعمار الفرنسي الذي كان ينظر إليه كحل جذري لمشاكله في الجزائر فالقضية بالنسبة إليه ليست قضية استحواذ على أرض الوطن و ممتلكات أهله و الهيمنة على اقتصاده، إنما تكمن في إدماج الأهالي في المجتمع الفرنسي روحيا و ثقافيا و فكريا أي خلق عائلة عربية مسيحية تعيش و تفكر مثل العائلة الأوروبية و هو ما استعصى على منظري الاستعمار الفرنسي الذين اتخذوا التبشير بالمسيحية و المدرسة الفرنسية كوسيلتين لبلوغ أهدافهم و لكن بدون جدوى.

بعد عشرين سنة مضت على احتلال الجزائر فكرت الإدارة الفرنسية في تنظيم التعليم الفرنسي للأهالي الجزائريين و تبعا لذلك أنشئت في بعض مدن الجزائر ما عرف بالمدارس العربية الفرنسية تتكون المدرسة من قسم واحد أي حجرة واحدة للتعليم يتداول عليها معلمان أحدهما للعربية وهو جزائري و الآخر يعتني بتعليم الفرنسية[2]

[1]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص13.

[2]– عمار هلال، دراسات في الجزائر المعاصرة 1830 –1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص ص 109–112.

وصل عددها حوالي ستة مدارس بعد صدور قرار 6 أوت 1850 وزعت على النحو التالي العاصمة وهران قسنطينة عنابة البليدة و مستغانم[1]، و بلغ عددها نحو 36 مدرسة عام 1870، كانت لغة التعليم في هذه المدارس و مناهجها فرنسية على العموم تركز على تاريخ و جغرافية فرنسا و تهمل تاريخ و جغرافية الجزائر و العالم الإسلامي ومن خلال حصص التاريخ تثمن الفترتان الرومانية و البزنطية بالجزائر و تشوه ما بعدها من عصور إسلامية إلى غاية الإحتلال الفرنسي على إعتبار أنها فترات صراع بين العرب و البربر[2]، كان الغرض من وراء هذه السياسة هو السيطرة على المدارس الإسلامية و إبعاد الجزائريين عن التعليم الديني، حيث كانت مهمة هذه المدارس هي بث الدعاية الاستعمارية و رسالة الحضارة من طرف الفرنسيين لتبرير احتلالهم للجزائر[3].

إن انتخاب لويس نابليون بونابرت كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر من عام 1848 غير مجرى الأمور بعض الشيء، لأن الجمهوريين اليساريين كانوا يعتقدون أنه سيخدمهم و يعمل على تحقيق مطالبهم فأيدوه ورجال الكنيسة، و المحافظون اعتقدوا أنه ليس مثل عمه نابليون بونابرت الأول الذي كان يتميز بالثورية و استعمال القوة العسكرية و وضعوا ثقتهم فيه غير أنه فاجأ الجميع بانتهاجه سياسة خاصة به و حسب مزاجه، حيث استعان بالفلاحين و رجال الأعمال[4]

---

[1]– آسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ع 7، ديسمبر 2011، ص 63.

[2]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص152.

[3]– آسيا بلحسين رحوي، مرجع نفسه، ص 62.

[4]– علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي و سيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، ص 654.

ثانيا : في عهد الإمبراطورية الثانية

و في شهر ديسمبر من عام 1852 ألغى النظام الجمهوري و أنشأ الإمبراطورية الثانية[1]، و من الطبيعي أن تكون لهذه الأحداث الأثر الكبير على النظام السائد في الجزائر فقد اتسمت باستعادة العسكريين نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام راندون Randon* الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي و بنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853 و 1859 و استعمل أسلوب مصادرة الأراضي و تحصل على 61363 هكتارا مابين عامي 1851 و 1861 من خلال تفتيت أرض الأعراش المشاعة[2]، و في ظل هذه الامتيازات بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مستمرة، إذ بلغ عدد المستوطنين خلال عام 1866 حوالي مائتي ألف مستوطن[3].

بداية من 24 جوان 1858 تم إنشاء وزارة خاصة بالجزائر و هي وزارة الجزائر والمستعمرات و ألغيت وظيفة الحاكم العام و تسلم الوزارة الجديدة وزير مقيم[4] في باريس و هو "جيروم" شقيق نابليون الثالث جوان 1858- مارس 1859 و الذي

---

[1]- علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص654.

* جاك لويس راندون مارشال فرنسي ولد في 26 مارس 1795 بمدينة غرونوبل، كان مسؤولا عن شؤون الجزائر بوزارة الحربية سنة 1848، ثم وزيرا للحربية سنة 1851 سرعان ما تم تعيينه حاكما عام على الجزائر في 11 ديسمبر 1851 استمر في منصبه إلى غاية إنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات في 24 جوان 1858 عاد إلى فرنسا عام 1859 و تم تعيينه مرة ثانية وزير للحربية منذ عام 1859 حتى 1867، توفي في 16 جانفي 1871 بجنيف. ينظر :

-Narcisse Faucon, Livre D'or de L'Algérie, T1, Challamel et C[ie], éditeurs, paris,1889, pp 460-461.

[2]- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص15.

[3]- أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع 28، أوت 2016، ص 164.

[4]- نادية زروق، مرجع سابق، ص ص 28-29.

سيدير الأمور في الجزائر بقوانين فرنسية، فأحدث ستة مقاطعات فرعية جديدة هي : قالمة، سطيف، المدية، مليانة، معسكر، تلمسان و أنشأت خمس مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية و كذلك مجالس عامة[1].

استمرت السياسة نفسها في عهد الوزير شاسلو لوبا chesse loup luobat الذي ألغى القضاء الإسلامي الذي أعيد تنظيمه في مرسوم 1 أكتوبر 1854 في عهد الحاكم العام راندون حيث كان القضاء الإسلامي يتمتع باستقلالية تامة في المجال المدني[2]، و أحل محله بالنسبة إلى العرب إمكانية رجوعهم إلى المحاكم الفرنسية، امتنع المسلمون على هذه الردة و أحسوا بالضرر الذي وقع عليهم و شعروا بأنهم كلهم مهددون بانتصار المستوطنين و هاجوا و آثر بعض الزعماء و الملاك الهجرة إلى بلاد الإسلام، الأمر الذي لقي اعتراض من العسكريين و المكاتب العربية و على إثر هذا قام نابليون الثالث بزيارة إلى الجزائر في سبتمبر 1860[3]، و تأكد بنفسه مما قيل له فألغى وزارة الجزائر و المستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860 رغم معارضة المستوطنين الأوروبيين و عين بيليسي* حاكما عاما جديدا استحدث له مجلسا استشاريا لمساعدته

---

[1]– نادية زروق، مرجع سابق، ص 28–29

[2]– رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 10.

[3]– شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر : عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت – باريس، 1982، ص 57.

* بيليسي Pélissier ولد عام 1794 بـ Marommes و توفي في 1864 بالجزائر شارك في الحملة على الجزائر في 1830، غادر الجزائر في 1831 ليعود إليها في 1839 مكلفا بإدارة مدينة وهران لمدة ثلاث سنوات و في هذه الفترة شارك في الحملة على شلف و ساهم في تدمير تاقدمت، ابتداء من 10 ماي 1851 أصبح بيليسي حاكما عاما للجزائر بالنيابة، و مع تغير الحكم في فرنسا في 02 ديسمبر 1852 و لما عين راندون حاكما عاما قاد بيليسي حملة على بلاد القبائل ثم تكفل بالحملة على الجنوب و هو الذي احتل مدينة الأغواط، كما شارك، ليعود إلى الجزائر حاكما عاما ابتداء من 23 نوفمبر 1860 إلى غاية وفاته. ينظر : كمال بن صحراوي ، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 شخصيات مرجع سابق، ص 67–68.

كان بيليسي عازما على إتباع سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي و تهجير العناصر الأوروبية و إجراءات أخرى تخدم مصالح الأوروبيين، إلا أن نابليون الذي تأثر بأراء مستشاريه أخذ يفكر بتطبيق سياسة جديدة اتجاه الأهالي[1]، حيث وقف بنفسه مرة أخرى على تعسف الإدارة الاستعمارية في حق الأهالي الجزائريين مثل مصادرة أراضيهم و الاستيلاء عليها، لذلك بادر بإصدار قانون سيناتيس كونسيلت الصادر في 22 أفريل 1863 و الذي نص على " أن الأراضي المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في أرض الجزائر بصفة مستمرة منذ أمد طويل إنما هي ملك قار رسمي لتلك القبائل"[2].

لقد جلبت هذه السياسة عداء العسكريين الذين هم أداة تنفيذها، فقد نادوا بضرورة العودة إلى نظام السيف لقهر الأهالي و زجرهم في ظل وجود ثورات كثورة أولاد سيد الشيخ بالجنوب الوهراني 1864، و بسبب ضغوط العسكريين اضطرت السلطات الاستعمارية أن تصدر قرار 07 جويلية 1864 القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاثة إلى حكام الفيالق العسكرية[3] .

---

[1]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 20.

[2]– خميسة مدّور، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865– 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، 2018/2017، ص 45.

* باتريس دو مكماهون عسكري و سياسي فرنسي و الرئيس الثاني للجمهورية الفرنسية الثالثة ولد في 13 جويلية 1808 ينحدر من عائلة إيرلندية كاثوليكية قديمة، كان أحد الأصدقاء الشخصيين لشارل العاشر، التحق سنة 1825 بالمدرسة العسكرية سان سير، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر، تم تعيينه حاكما على الجزائر بموجب المرسوم صادر في سبتمبر 1864 و توفي سنة 1893. ينظر :

– Narcisse Faucon, op.cit. pp 369–370.

[3]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق، ص20–21.

في سبتمبر 1864 تم تعيين مكماهون* حاكما عاما جديد في الجزائر خلفا لبيليسي المتوفي، و في ظل هذه الظروف عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع على الأوضاع و المشاكل و دامت الزيارة من 3 ماي إلى 7 جوان 1865[1] ترتب عن هذه الزيارة صدور قانون 12 جوان 1865 نص على كيفية حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية إذا رغبوا ، كما صدر قانون آخر في 21 أفريل 1866 نص على قبول الشباب الجزائريين في الجيش الفرنسي بريا كان أو بحريا كما حدد الوظائف المدنية داخل الجزائر للحاصلين على المواطنة الفرنسية فقط[2].

انطلاقا مما سبق تظهر حقيقة ما كانت تعيشه الإدارة الفرنسية من صراعات حول السياسة الفعالة التي يجب إتباعها في الجزائر فطبقت نظام الإدارة الغير المباشرة و النظام العسكري ثم المدني ثم المزج بينهما، و إن اختلفت إلا أنها تصب في واد واحد و هو الاستعمار و كما حدثت خلال هذه الفترة 1830-1870 محاولات لتطبيق السياسة الاندماجية بمنظور استعماري محض حيث استعمل في مجالات دون أخرى و على المستوطنين دون الجزائريين، و في الحقيقة إن السياسة الاستعمارية الفرنسية واضحة المعالم خلال هذه الفترة لأن قراراتها كلها مؤقتة و متغيرة التي كانت عبارة عن تجارب للبحث عن الأسلوب الأنجع لتطبيقه هي فرنسة مفروضة في حدود مصلحتها[3]. صحيح أن السلطة الفرنسية تمكنت من بسط هيمنتها العسكرية على الشمال الجزائري[4]

---

[1]- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 21.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 25.

[3]- نادية زروق، مرجع سابق، ص 31.

[4]- صالح عباد، المعمرون، و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 1-2.

في الفترة من 1830-1870 و تمكنت من تجميع أكثر من 200 ألف أوروبي في الجزائر بفضل سياسة التهجير و الاستيطان إلا أنها لم تتمكن من إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد و المجتمع الجزائريين، و من جهة أخرى فإن المرحلة عرفت الصراع بين قوتين في فرنسا، قوة ترى ضرورة الاستعمار يتقدمها المعمرون بدورهم التحريضي في الجزائر و قوة أخرى متحفظة و متخوفة من المغامرات الاستعمارية و من مردودية الاستعمار، أما من الناحية العسكرية فقد كانت المرحلة مرحلة مقاومة مسلحة فرضت على القوى الغازية أن تعيش يوميا في حالة حرب الأمر الذي أعطى للعسكريين وزنا كبيرا في الجزائر مكنهم من الحكم فكان الحاكم العام عسكريا[1].

[1]- صالح عباد، مرجع سابق، ص1-2.

الفصل الأول : الحرب

البروسية الفرنسية 1870

سياسة بسمارك الحربية :

بعد اعتلاءه عرش بروسيا بسنة واحدة قرر الملك ويليام الأول* عام 1862 الاستعانة ببسمارك* ليكون رئيسا للوزراء، و منذ تسلمه للمنصب عكف بسمارك على تقوية الجيش البروسي فوضع خطة لتحرير ألمانيا من الأجانب و توحيد البلاد، و لكن كان يدرك أن هناك قوى أوروبية لن تسمح بقيام الوحدة الألمانية و المتمثلة في الدنمارك بسبب مشكلة شلزفيغ–هولشتاين (Schleswig–Holsten) و كذلك النمسا التي كانت تنافس على الزعامة في ألمانيا، إضافة إلى العدو التاريخي و هي فرنسا التي صممت على منع الوحدة الألمانية و قيام دولة جرمانية تنافسها في أوروبا[1].

---

* ولهلم الأول، غليوم الأول Wilhelm I (1797–1888) ملك بروسيا (1861–1888) و إمبراطور ألمانيا (1871–1888) عرف بنزعته إلى الاستبداد، في عهده نشبت الحرب الفرنسية البروسية التي انتهت بتحقيق الوحدة الألمانية و تتويجه إمبراطورا على ألمانيا في قاعة المرايا بقصر فرساي 18 نوفمبر 1871. ينظر : منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 396–397.

* بسمارك، الأمير أوتو إدورد ليوبولد فون Otto Eduard Leopold von bismark (1810–1898) سياسي ألماني، أول مستشار أو رئيس وزراء للإمبراطورية الألمانية (1871–1890) التي كان هو مؤسسها الحقيقي، يعتبر أحد أبرز عباقرة السياسة في التاريخ الحديث اشتهر بالحزم و الاستبداد فدُعي " المستشار الحديدي" عمل من أجل توحيد ألمانية فوُفق إلى ذلك عام 1871. منبر البعلبكي ، مرجع نفسه، ص106.

* تقع الدوقيتان في شمال شرقي الألمانيا في شبه جزيرة جاتلاند Jutland تابعتين لملوك الدنمارك شخصيا منذ عام 1490، و إن لم تكونا جزءاً من مملكة الدنمارك و كانت شلزفيغ التي تقع شمال هولشتاين يبلغ عدد سكانها 390 ألف منهم 150 ألفا يتكلمون الألمانية، في حين كان سكان هولشتاين يبلغ عددهم 540 ألف نسمة و لغتهم الألمانية و منذ أن ظهرت الحركة القومية في القرن التاسع عشر، وُجدت في الدوقيتين حركة تنزع إلى الإرتباط بالإتحاد الألماني، في الوقت التي كانت الدنمارك تتوق إلى ضمهما. ينظر : عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا و العالم الحديث: من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ج2، الهيئة المصرية العامة، د.ت، ص 139–140.

[1]– عبد الرؤوف سنو، القومية الألمانية و تجلياتها الوحدوية و العنصرية و الإمبريالية (1806–1990)، العروبة و القرن الواحد و العشرون، تيار المستقبل، بيروت، 2009، ص 10.

كانت البداية بقيام الحرب البروسية الدنماركية عام 1864 للاستيلاء على الدوقيتين شلزفيغ–هولشتاين* و بدخول القوة المشتركة البروسية النمساوية للأراضي الدانماركية، وافقت الدنمارك على التنازل عن الدوقيتين لبروسيا و النمسا بموجب صلح فيينا لتصبح إثر ذلك تحت الحكم المشترك البروسي النمساوي عام 1865 ثم ضمتها بروسيا عام 1866[1]، رغم اتفاقهما إلا أن بسمارك كان يعرف مطامح النمسا في الزعامة على الإمارات الألمانية و أن عليه استخدام القوة ضدها، فعقد اتفاقا مع إيطاليا بموجبه يضمن وقوف إيطاليا مع بروسيا في حالة الحرب مع النمسا، ثم ضمنت حياد فرنسا في الحرب لقاء ضمها بلجيكا أو لكسمبورغ، فاشتعلت الحرب في جوان 1866 كانت سريعة و انتهت بهزيمة النمساويين في موقعة "سادوا" خلال سبعة أسابيع اضطرت النمسا لعقد معاهدة صلح عام 1866 و من نتائج ذلك انضمام مقاطعتي الشلزفيغ و الهولشتاين إلى بروسيا و كذلك تم إخراج النمسا من الإتحاد الألماني[2].

بعد أن استطاع بسمارك أن يحقق في عام 1866 شطرا كبيرا من أهدافه في توحيد ألمانيا الشمالية، كان عليه أن يتم الجزء الباقي و لم يكن ذلك ليأتي دون محاربة فرنسا التي اتبعت منذ القرن 17 سياسة تقضي بإضعاف شأن ألمانيا، فكانت تجد في الجزء الجنوبي من الولايات الألمانية مجالا يتسع لنفوذها كلما سنحت الفرصة و لذلك كان على بسمارك أن يحاربها[3]، لم يصبح هناك مناوئ للوحدة سوى فرنسا، و وجد بسمارك فرصته الكبرى بعد أن فقد نابليون الثالث الكثير من الأصدقاء في الداخل

---

[1]– عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص 10.

[2]– أحسان عبد الهادي سلمان النائب، المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها، أكاديمية التوعية و تأهيل الكواد، السليمانية، 2013، ص26.

[3]– زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ج2، ص403.

و الخارج[1]، فأخذ يستعد لمواجهة فرنسا و لكنه من جهة أخرى كان يهمه أن تكون فرنسا هي المعتدية في كل حرب مع ألمانيا، و قد ظل يسعى لذلك حتى تهيأت له الفرصة لذلك سنة 1870[2].

وضع بسمارك سياسته على الأسس التالية :

- ضمان حياد روسيا، أو تدخلها إلى جانب بروسيا إذا تحركت النمسا إلى جانب فرنسا مع العمل على كسب هدوء بريطانيا.
- تطويق فرنسا إن أمكن مثلما فعل مع النمسا قبل حرب عام 1866.
- انتظار أزمة دولية كبرى، أو أزمة داخلية في فرنسا تمكنه من إعلان قيام الوحدة الألمانية.
- تقوية الجيش و لو على حساب الدستور موازاة مع النشاط الدبلوماسي القوي.

لعل تلك الظروف هي التي أدت إلى أن يقف بسمارك منذ عام 1867 حتى عام 1870 موقف المترقب فقط دون أن يقحم حربا على فرنسا[3].

---

[1]– عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر 1815–1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 186.

[2]– عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2014، ص 282.

[3]– عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر، ط2، دار المريخ، الرياض، 1993، ص 342.

أولا : أسباب الحرب

1- الأسباب المباشرة : مسألة العرش الإسباني

في سنة 1868 طرأت مشكلة جديدة زادت في توتر العلاقات البروسية الفرنسية و هي مشكلة العرش الإسباني ذلك أنه إثر الصراع بين الشعب الإسباني و الأسرة المالكة فرت الملكة إيزابيلا* من إسبانيا تاركة العرش و بات على رئيس وزرائها "بريم" أن يحل مشكلة خلو العرش، و بدأت أوروبا في البحث عن أمير لعرش إسبانيا لضرورة استمرار الحكم الملكي حسب رأيهم[1]، لذلك ستكون هذه المسألة بمثابة الشرارة الأولى التي ستوقع الحرب بين بروسيا و فرنسا نظرا لشدة التنافس بينهما حول الترشيح لعرش إسبانيا[2]. و وقع اختيار بسمارك على الأمير ليوبولد Léopold من بيت الهوهنزلرن لاعتلاء عرش إسبانيا، فأثار بذلك فرنسا و وزير خارجيتها و قد كان الأمير ليوبولد على صلة قرابة بعيدة بملك بروسيا و كان شقيقه قد نصب مؤخرا أميرا على رومانيا و كان كاثوليكيا[3]، و لا ينبغي لأحد من أعضاء هذه الأسرة الكاثوليكية أن يعتلي عرشا ما دون موافقة رأس الأسرة و هو ويليام ملك بروسيا[4].

---

* إيزابيلا الثانية Isabella II (1830-1904) ملكة إسبانيا (1833-1868) اتسم عهدها بالاضطراب و عدم الاستقرار، و بسيطرة السياسيين العسكريين على شؤون الحكم. أدت معارضتها الإصلاحية و التقدمية، و حياتها الخاصة المشبوهة، إلى إضعاف النظام الملكي في إسبانيا و إلى خلعها عن العرش عام 1868 عاشت بقية حياتها في المنفى بباريس و هناك توفيت. ينظر : منير البعلبكي، مرجع سابق، ص 80.

[1]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص 285.

[2]- عبد العزيز سليمان نوّار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1999، ص 375.

[3]- أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلى، أوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين 1789-1950، تر: بهاء فهمي، أحمد عزت عبد الكريم، ط6، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، د.ت، ص 520.

[4]- زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 404.

فرأوا اعتلاءه العرش الإسباني سيحقق كسبا عظيما بروسيا من الوجهتين السياسية و التجارية، خشي الفرنسيون الأمير لنفس الأسباب فقد رأوا فيه بعثا لإمبراطورية شارل الخامس* التي ظلت فرنسا تحاربها مدة قرنين من الزمن[1]، و أعلنت رفضها و معارضتها لهذا الترشح بصورة علانية، فبقيت القضية دون حل حتى قدوم موفد من قبل "بريم" لإقناع ليوبولد بالقبول إذ أنه كان رافض لهذا المنصب فلم تنجح مهمة الموفد.

في سنة 1870 عرض الأمر مجددا على الأمير الذي أحال الطلب إلى الملك البروسي و لكن هذا الأخير ظل مترددًا لأنه كان يخشى معارضة فرنسا القوية و من إمكانية وقوف الرأي العام في أوروبا إلى جانبها و كذلك الحال بالنسبة لليوبولد، إلا أن بسمارك الذي كان متحمسا لوجود ملك من عائلة الهوهنزلرن الذي سيجعل من إسبانيا كماشة فتصبح بذلك فرنسا أقل معارضة لمصالح بروسيا قد واصل في جهوده الجبارة لإقناع الملك و الأمير و أبلغ قرار القبول في 21 جوان سنة 1870 إلى الجنرال الإسباني[2]، و وصلت الأنباء إلى باريس يوم 3 جويلية 1870 بأن الأمير قد وافق على هذا الترشيح بشرط أن يصدق مجلس الكورتس الإسباني على هذا الاختيار[3].

---

* شارل الخامس، Charles V (1500–1558) : ملك إسبانيا (1516–1856) يعتبر أحد أعظم الملوك في تاريخ إسبانيا كله، هزم القوات الفرنسية و أسر الملك فرانسوا الأول في معركة بافيا Pavia عام 1525، أعلن الحرب على البروتستانتية ثم عقد معها صلح أوغسبورغ عام 1555، في عهده اتسعت رقعة الإمبراطورية في أوروبا و فتحت إسبانيا أجزاء واسعة من المكسيك و البيرو، تخلى على العرش عام 1556 و اعتزل في أحد الأديرة الإسبانية. ينظر : منير البعلبكي، مرجع سابق، ص 255.

[1]– أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلى، مصدر سابق، ص 520.

[2]– عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص ص 285–286.

[3]– جلال يحيى، التاريخ الأوروبي الحديث و المعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص 449.

في الوقت الذي كانت تحاول فيه الوصول إلى تفاهم مع النمسا، لذلك صمم وزير خارجية الفرنسي دي جرامون De Gramont عند تلقيه برقية من برلين تفيده بقبول ليوبولد التاج صمم على الحيلولة دون تحقيق ذلك و لجأ أولا إلى الطرق الدبلوماسية إلا أن بسمارك لم يستجب لدعواته بسحب الترشيح و زعم أن المسألة عائلية تخص عائلة آل هوهنزلرن وحدهم و أكد كاذبا أن الحكومة البروسية تجهل كل شيء عنه، كان معنى ذلك أن على فرنسا أن تختار إما القيام بحرب بروسيا قبل 20 جويلية و هو يوم انعقاد مجلس الكورتس لتصديق على هذا الترشيح، أو على الأقل تعيش فيما بين نارين في ظل علاقات سيئة مع حكومة إسبانيا و مع حكومة بروسيا[1]، وإذا كان دي جرامون يخشى ضياع الوقت و قبول البرلمان الإسباني لليوبولد قبل أن يبلغه اعتراض فرنسا فتظهر فرنسا بعد ذلك بمظهر من تسئ إلى إسبانيا، فقد قرر عرض القضية على الجمعية الفرنسية فألقى في 6 جويلية خطابا قصيرا كان قد عرضه على مجلس الوزراء من قبل و نال موافقته عليه أوضح فيه بعبارات تحمل طابع الجد أن فرنسا ستعتبر أن الامتناع عن سحب الترشيح سببا للحرب[2].

و في 11 جويلية أعلن والد الأمير تنازل ابنه عن ترشيحه للعرش الإسباني إلا أن دي جرامون أصر على ضرورة الحصول على تأكيد رسمي من ملك بروسيا يصدق فيه على التنازل و يتعهد بعدم تجديد هذا الترشيح، و كلف سفيره في برلين بأن يقابل الملك في إمز Ems و رفض الملك إعطاء السفير أي وعد في حين أرسل برقية إلى بسمارك يبلغه فيها بتنازل ليوبولد على الترشيح و أنه موافق على ذلك، كما أخبره[3] بالمقابلة

[1]– جلال يحيى، مرجع سابق، ص 449.

[2]– أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلي، مصدر سابق، ص 521.

[3]– جلال يحيى، مرجع سابق، ص 449.

التي جرت مع السفير الفرنسي، و انتهز بسمارك هذه الفرصة و قام بنشر تلك البرقية بأسلوب أثار الشعور الوطني في ألمانيا و فرنسا على حد سواء، حيث أدخل عليها تغييرات منها إسقاطه لقرار هام من صلب البرقية كان من شأنه أن يطمئن فرنسا هو أن الملك ويليام قد تسلم ما يؤكد تنازل ليوبولد عن الترشيح فترتب عن هذا الإسقاط الفصل بين بيانين لملك بروسيا أنه لم يرى داعيا لمقابلة السفير و ليس لديه ما ينبئه به و بالتالي فإن نص البرقية الذي نشر في الصحف و عواصم أوروبا كان لا يفهم منه إلا أن الملك البروسي رفض مقابلة السفير الفرنسي، و بالغ بسمارك في تشويه الخبر عندما ادعى أن السفير الفرنسي خرج عن قواعد البروتوكول[1].

بذلك ظهرت البرقية و كأنها إهانة توجه للشعب الفرنسي في شخص سفيره و هنا حدث ما كان يريده بسمارك، فثار الشعب الفرنسي بشكل عنيف و أخذ يطالب بالحرب، و في 14 جويلية عقد مجلس الوزراء الفرنسي ثلاث جلسات متتالية أقر فيها طلب اعتمادا عسكريا من المجلس، و في 19 جويلية وافق مجلس النواب على الطلب و بذلك أعلنت الحكومة الفرنسية الحرب على بروسيا[2].

مما تقدم يتبين لنا أن الترشح لعرش إسبانيا كان وراءه بسمارك و أنه بحنكته نجح في جر نابليون الثالث إلى الحرب، فكان بسمارك يدرك تمام الإدراك أن نابليون الثالث أمام خيارين إما أن يفقد عرشه أو يعلن الحرب على بروسيا و حتما سيختار الحرب، و لذلك فإن عدة أطراف أعانت على إشعال الحرب فإضافة إلى بسمارك نجد[3] ما كان ينشره رجال الصحافة في باريس الأمر الذي أثار الشعب الفرنسي، زد إلى ذلك

[1]– زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 406.

[2]– عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص 286.

[3]– زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 407.

أثر الإمبراطورة "يوجني" على زوجها حيث كانت من أنصار الحرب، و كذلك وزير خارجية فرنسا الذي كان له هو الآخر دور، كل أولئك ينبغي أن نعدهم من المسؤولين عن وقوع الحرب و إن كان بسمارك هو الذي كان يريدها و يخطط لها[1]

2-الأسباب غير المباشرة :

- الألزاس-اللورين : أثيرت قضية الألزاس-اللورين لأول مرة عام 1813 بعد الحرب القومية التي قامت ضد السيطرة الفرنسية ما تسمى بحرب الخلاص أو حرب التحرير، عام 1815 و بعد إخفاق نابليون في واترلو أعلن ملك فرتامبرغ في فيفري أنه في صالح ضم الألزاس-اللورين و دعمته الحكومة البافارية، و بعد أزمة 1840 التي أثارتها القضية المصرية تصاعدت الأصوات المطالبة بالألزاس-اللورين، أعفت القضية من جديد حتى عام 1848 إذ انعقد المجلس القومي في فرانكفورت الذي حاول توطيد الوحدة الألمانية و لكنها أخفقت حتى و لو ان هذا الأخير كان اهتمامه بالألزاس-اللورين قليل مقارنة بقضية الدوقيات و رأى أن قضية انضمام الألزاسيين اللوريين لا يرتبط بقضية حق تقرير مصير الشعوب و لكن بمدى قوة الدولة التي ستضم هذا الإقليم، في عام 1859 عادت القضية للظهور من جديد حيث تشكلت المنظمة الألمانية الكبرى التي تسمى الجمعية الألمانية و التي حملت الموضوع محمل الجد إذ رأت أن تكون المنطقتين تحت الحكم[2] الألماني، و بعد أن غلبت النمسا في الحرب النمساوية الألمانية عام 1866

---

[1]- زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 407.

[2]- نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية يقظة القوميات الأوروبية الوحدات القومية، ج3، دار الفكر الحديث، لبنان، 1969، ص 372-376.

و أصبحت فرنسا الخصم الأقرب للألمان، أخضت القضية بالتدرج تأخذ مكانا هاما في الرأي الألماني، و هكذا كانت الألزاس–اللورين هدف الحكومة البروسية في حالة الحرب مع فرنسا[1].

- الانتصارات البروسية و ما تبعها من توحيد شمال ألمانيا، يثير مخاوف فرنسا التي كانت ترى زيادة قوة بروسيا خطرا يهدد ميزان القوة في أوروبا، بدأت الخلافات بين فرنسا و بروسيا تظهر بعد انتهاء حرب النمسا و لعل من أهم تلك خلافات كانت حول دوقية لوكسمبورغ التي أرادت فرنسا شرائها و التي كانت حسب معاهدة فيينا أحد أعضاء الإتحاد الألماني، فثارت ثائرة الألمان و استطاع بسمارك من منع بيعها لفرنسا[2]، و هكذا فشل نابليون في جميع المحاولات التي قام بها للحصول على بعض المكاسب في أوروبا مما جعله يحقد على بروسيا و يصمم على محاربتها.
- منذ البداية كانت فرنسا كانت تخاف الوحدة الألمانية إلى حد كبير و أنها ترى أن وجود دولة ألمانية موحدة على حدودها الشمالية يهدد سلامة الأراضي الفرنسية.
- شعور الفرنسيين منذ معركة سادوا أن الخطر يهددهم بشكل قوي و أدركوا أن كل انتصار تحرزه بروسيا يعتبر بحق ضربة قوية توجه إلى فرنسا، و مما[3] زاد من نفسية الفرنسيين أنه كان بإمكان نابليون الثالث أن يساوم عندما قام بوساطته فيحقق لفرنسا بذلك بعض الأرباح.

---

[1]– نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص 372–376.

[2]– أحسان عبد الهادي سلمان نائب، مرجع سابق، ص 26.

[3]– صلاح أحمد هريدي علي، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، ط1، دار مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009، ص 218–219.

- فشل السياسة نابليون الثالث الداخلية مما جعله يبحث عن انتصارات عسكرية أو سياسية يقوي بها أركان حكمه و يشغل بها الفرنسيين عن الاهتمام بمشاكل فرنسا الداخلية و أوضاعها المتردية اقتصاديا و اجتماعيا[1].

ثانيا : مراحل الحرب

هي حرب قصيرة الأمد نشبت بين قوتين فرنسا المسيطرة آنذاك و بروسيا القوة الفتية المنتشية بعدة انتصارات أبرزها ضد النمسا و التي كانت مدعاة توجس و تخوف للإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث، الذي أدرك طموح بسمارك في خلق قوة الألمانية ستوحد الأمصار الألمانية و ستنافسها في نفوذها الأوروبي، حيث أن بسمارك و بعد أن ضمن حياد الأطراف ذات القوة العسكرية كروسيا و بريطانيا و إيطاليا باشر تحضيراته بإتقان لمجابهة الحرب التي جر إليها فرنسا بذكائه في حين أن الفرنسيين كانوا الجانب الأقل كفاءة في هذه الحرب، و يتحمل نابليون الثالث المسؤولية الكبرى في نتائجها الوخيمة على فرنسا[2]. يمكن تقسيم الحرب إلى مرحلتين أساسيتين :

1- في عهد الإمبراطورية الثانية :

عندما بلغ أهالي باريس خبر نتيجة مقابلة سفير فرنسا لملك بروسيا في 13 جويلية 1870 حدث هيجان كبير و طالبوا بالانتقام، فأعلنت فرنسا رسميا إشهارها الحرب في 16 جويلية على بروسيا، غير أن هذا الخبر لم يبلغ برلين إلا في 19 من الشهر المذكور[3].

---

[1]- صلاح أحمد هريدي، مرجع سابق، ص 217-219.

[2]- نصري ذياب خاطر، تاريخ أوروبا الحديث، ط1، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 110.

[3]- جورجي أفندي يني الطرابلسي، تاريخ حرب فرنسا و ألمانيا، ط1، مطبعة الجمالية، مصر، 1911، ص 15.

كان صيف 1870 عبارة عن سلسلة من الهزائم الفرنسية تحت القيادة العليا لنابليون الثالث، حيث أن القوات البروسية هزمت مكماهون في موقعة "فرت" Worth بالألزاس كما ألحقت الهزيمة بجيش فروسار Frossard في اسبيشرن Spichtern باللورين، و بعد اشتداد الوضع اضطر نابليون للتنازل عن القيادة العليا لصالح "بازين" وزير الحربية و أقصى رئيس الوزراء أوليفييه، إلا أن القائد الجديد بازين عجز عن وقف القوات البروسية و لم تأت هذه التغييرات بأي فائدة حيث أوقفه الجيش البروسي في "مارس لاتور" Mars-la-tour و كان الضغط البروسي الهجومي جارف فقد مكن بازين بسبب بطئه الألمان من أن يلتفوا حوله بعد أن تراجع إلى متز Meiz حيث استسلم في 27 أكتوبر 1870، و في شالون Chalons أعاد مكماهون تنظيم قوات جديدة و عسكر بها أمام حصون باريس[1]، لكن اضطر للتحرك إلى متز لنجدة بازين بأمر من الإمبراطورة، فقام القائد البروسي "فون ملتكة" Von Moltke بتعقبه و ألحق به هزيمة فادحة في سيدان، بسبب القصف المدفعي المكثف أدرك الفرنسيون أن معركتهم ستتحول إلى مجزرة من جانب واحد فاضطر نابليون الثالث في 2 سبتمبر من نفس العام إلى إعلان استسلامه للألمان[2].

2-في عهد الجمهورية الثالثة :

بعد أن وقعت كارثة سيدان في 2 سبتمبر و وصل نبأها الرسمي إلى باريس، علم الجمهور الفرنسي أن الإمبراطور نابليون الثالث قد استسلم و جيشه البالغ 8525 ألف مقاتل للألمان، أسرع الكثير من النواب إلى مقر المجلس لعقد جلسة مستعجلة[3]

---

[1]- زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 409.

[2]- عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 344.

[3]- أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلي، مصدر سابق، ص 529.

في مساء ذلك اليوم، و تم اقتراح خلع الإمبراطور، بينما كانت الجماهير بالخارج تكاد تقتحم الأبواب منادية بسقوط نابليون الثالث و عمت الفوضى إلى أن تدخل جول فافر لإسكات الحشود، و طلب من الجماهير التنقل إلى دار البلدية التي كان يرى فيها المكان الصحيح لإصدار قرار ثوري بإنهاء حكم أسرة نابليون، و قدم اقتراح بتشكيل حكومة مؤقتة تتألف من جميع نواب مديرية "السين" و قد اختير تروشو Trochu وزير الحربية و جول فافر للخارجية و جمبيتا للداخلية سميت الحكومة الجديدة حكومة الدفاع الوطني[1]، و تم الإعلان عن قيام الجمهورية الثالثة في 4 سبتمبر 1870 بزعامة جول فافر و بذلك يقضى على حكم أسرة بونابرت[2].

أما بسمارك كان قد بدأ بتهيئة الرأي العام الألماني لضم الألزاس–اللورين مما سبب استحالة إقرار السلم و التوافق بين البلدين، و لما صارت القوات الألمانية على أبواب العاصمة الفرنسية قرر جول فافر مقابلة بسمارك و ذلك في 18 سبتمبر[3] 1870 بفيريار بالقرب من باريس أوضح من خلالها بسمارك أن ألمانيا تطالب بأراضي الراين، إلا أنه لقي رفضا من جول فافر و التقى الرجلان مرة أخرى لكن دون جدوى، حيث أنه لم يستطع أي منهما الفوز من الآخر بأي تنازل مما أدى إلى استمرار الحرب.

لم يضف الألمان نصرا مهمًا طوال الفترة المتبقية من الحرب إذ أنهم لم يحاولوا الاستيلاء على باريس بالهجوم المباشر، بل اقتصروا على فرض الحصار عليها[4]

---

[1]– أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلي، مصدر سابق، ص 529.

[2]– زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 409.

[3]– أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلي، مصدر سابق، ص 530.

[4]– مصدر نفسه، ص ص 530–531.

و إفشال كل محاولة لفك هذا الحصار لاعتقادهم أن نقص المواد الغذائية و البرد القارص سيؤدي إلى الاستسلام العاجل، إلا أن مقاومة المدينة استمرت من 30 سبتمبر 1870 إلى 27 جانفي 1871 نظرا لتواجد عدد معتبر من القوات الفرنسية داخل المدينة، لقد توفرت لباريس الشجاعة و الوطنية لكن النظام كان يعوزها بسبب سوء قيادة تروشو[1].

أما خارج باريس فقد توفر لفرنسا باعثان على الأمل، أولهما ليو جمبيتا الذي فر من باريس عند محاصرة الألمان لها، و استطاع خلال ستة أشهر أن يؤلف جيشا من 180 ألف مقاتل هزم به الألمان في كولمييه Colmier بالقرب من أورليان، و كان هذا أول انتصار للفرنسيين على الألمان منذ بداية الحرب[2]، أما العامل الثاني الذي كان يتوقف عليه كل شيء فهو بازين و متز، إذ كان يترتب على صمودهما شل حركة الجيش الألماني، إلا أن استسلامه المبكر في 27 أكتوبر 1870 بجيشه البالغ 173 ألف، مكن البروسيين من إلحاق ضربات متتالية بالجيش الفرنسي حيث هزم شانزي في لومون و سرح جيشه و لم يكن حظ فيدريب أفضل منه في الشمال قرب حدود بلجيكا في سانت كوينتان Saint Quentin في 19 جانفي 1871 و كانت هزيمة نهائية فاصلة، و كذلك انهزم بورباكي Bourbaki في الجنوب الشرقي في محاولته لإنقاذ بلفور كان الهدف من هذه العمليات في الأقاليم هو تخفيض الحصار على باريس، إذ أن فشلها سيؤدي إلى استسلام العاصمة[3]، و هنا توجه جول فافر لمقابلة بسمارك في فرساي و وقعت الهدنة في 27 جانفي 1871 و رفض بسمارك

[1]– أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلي، مصدر سابق، ص ص 530–531.

[2]– زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 409.

[3]– أ.ج.جرانت، هارولد تمبرلي، مصدر سابق، ص ص 533–534.

الاعتراف بأهلية حكومة الدفاع الوطني للتحدث باسم فرنسا، و في ظل هذا الخناق المفروض على باريس اضطر الفرنسيون إلى تأليف حكومة مؤقتتة في بوردو، انتخب تيير* رئيسا للسلطة التنفيذية و خول له حق التفاوض مع البروسيين[1].

يجدر بنا الإشارة إلى أسباب انهزام فرنسا أمام بروسيا و كيف انقلبت موازين الحرب لصالح بروسيا، رغم أن الجانب الفرنسي بقيادة نابليون الثالث هم من أعلنوا الحرب.

يعود الفضل الأول في الانتصار البروسي لبسمارك الذي امتلك دبلوماسية ذكية جدا في الوقت ذاته أعد جيشا ألمانيا على أتم الاستعداد و بكامل التجهيز حيث كفل التفوق العددي الألماني و دخوله الحرب بأسلحة مخترعة حديثا حينها مثل شيسبوا و الماتريوز تحقيق الألمان انتصارات عظيمة، كما أن المساندة الألمانية مكنت الألمان من مركزة 380 ألف جندي في الجبهة الأمامية، بينما وصلت العديد من الكتائب الفرنسية متأخرة مع نقص في الزاد و العتاد[2]. كذلك من أسباب انهزام فرنسا أمام بروسيا هو اعتمادها على الولايات الألمانية الجنوبية التي اعتقدت أنها ستكون في صفها لكن حدث عكس ذلك فاتحدت الولايات الألمانية مع بروسيا الأمر الذي رجح كفة بروسيا من ناحية العدة و التعداد[3]، إضافة إلى ضمان بسمارك لحياد روسيا في

---

* هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية بعد سقوط الإمبراطورية الثانية ولد سنة 1797 و انتخب رئيسا للجمهورية 30 أوت 1871 و تنازل عنها في 30 جانفي 1873، توفي سنة 1877. ينظر : جرجي أفندي يني الطرابلسي، مرجع سابق، ص 125.

[1]– زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 409–410.

[2]– جفري براون، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 432.

[3]– أحسان عبد الهادي سلمان النائب، مرجع سابق، ص 27.

الحرب بعدما ساندها في إخماد الثورة البولندية وكذلك الحال مع إيطاليا مقابل دعمه الكامل لها في الحصول على البندقية و ضمان جانب النمسا التي عجل بسمارك بعقد الصلح معها قبل تدخل نابليون الثالث من خلال معاهدة براغ 1866[1].

ثالثا : نتائج الحرب

1-قيام الإمبراطورية الألمانية :

عقب معركة سيدان و سقوط حكم نابليون الثالث في فرنسا أدرك بسمارك أن بإمكانه أن يبدأ تنفيذ الوحدة الألمانية و ذلك دون أن ينتظر نهاية الحرب مع فرنسا، فبدأ سلسلة من المفاوضات مع الملوك و الأمراء في الولايات الألمانية تهدف إلى تحقيق هذه الوحدة. حاول بسمارك في البداية أن يصل معهم إلى اتفاق على شكل الحكومة الألمانية الجديدة، خاصة أن هناك من كان يريد إقامة دولة واحدة ديمقراطية مركزية تقضي على ما للأمراء و المقاطعات من امتيازات تاريخية يتقدمهم عناصر الأحرار المثقفين، بينما كان أمراء و حكومات الولايات خاصة الولايات الجنوبية مثل بافاريا يحرصون على كياناتهم و امتيازاتهم، و بما أن الحرب لم تنته و نظرا لأن الولايات الجنوبية تساهم فيها بشكل جدي كان على بسمارك إرضاءها لذا فقد اختار النظام الاتحادي كشكل للدولة الألمانية الجديدة، و بقيت الولايات و الإمارات الألمانية على حالها، هكذا توصل بسمارك إلى اتفاق حول إقامة دولة ألمانية موحدة في الشؤون الخارجية و العسكرية[2].

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 199.

[2]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص 289.

في 18 يناير 1871 أُعلن عن قيام الإمبراطورية الألمانية في بهو المرايا بقصر فرساي بفرنسا كان ذلك قبل استسلام باريس بعشرة أيام و قدم ملك بافاريا و هي كبرى الولايات الألمانية الجنوبية التاج الإمبراطوري إلى ملك بروسيا ويليام الأول[1] و أصبح إمبراطورا لألمانيا فزاد عدد القياصرة في أوروبا قيصرا جديدا[2].

و يقضي إعلان تأسيس الرايخ* بـ :

- قيام إمبراطورية اتحادية تضم ولايات ألمانيا المختلفة.
- تتمتع كل من هذه الولايات بحكم محلي.
- تقوم حكومة مركزية اتحادية في العاصمة تختص بالمصالح السياسية والحربية و الإقتصادية المشتركة للولايات.
- تتكون الحكومة المركزية من سلطة تنفيذية على رأسها الإمبراطور بعده منصب المستشار الألماني، و سلطة تشريعية تضم مجلسين مجلس الريشيستاج Reichistag و ينتخب أعضاؤه بالإقتراع العام، و مجلس البندسرات Bundessrath يضم ممثلين الأمراء عن الولايات المختلفة[3].

---

[1]– زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 410.

[2]– هـ.ج.ويلز، موجز تاريخ العالم، تر: عبد العزيز توفيق جاوير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1967، ص 333.

* الرايخ كلمة ألمانية تعني في الأصل "الدولة" بغض النظر عن نوع الحكم فيها، ثم أصبح لها معنى أوسع هو "الإمبراطورية" و كان الرايخ الأول هو ما يعرف تاريخيا باسم الإمبراطورية الرومانية المقدسة (1563–1806) التي كانت تشمل جزءاً كبيراً من الشعب الألماني، ثم تكون الرايخ الثاني عام 1871 بعد أن وحد بسمارك ألمانيا برعاية بروسيا و ظل هذا الرايخ الثاني قائما حتى عام 1918، ثم أطلق على فترة الحكم النازي اسم الريخ الثالث. ينظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1995، ص 803.

[3]– شوق الجمل، عبد الله عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 201.

لقد وحد الانتصار البروسي الساحق الدويلات الألمانية شمالي البلاد و جنوبها فتأسست بذلك الدولة الألمانية التي حلم بها بسمارك و ملايين الألمان و تكونت من 25 ولاية اتحادية و من ضمنها مدن الألزاس و اللورين، و مع ذلك لم يكن الرايخ الألماني جمهورية كفرنسا و لا ملكية برلمانية كبريطانيا بل ملكية دستورية تعتمد على دولة ذات طابع استبدادي[1].

2-المفاوضات و معاهدة فرانكفورت :

بعد اشتداد الحصار على باريس الذي دام أكثر من أربعة أشهر تحمل الناس فيها آلام الجوع و البرد القارص و نفذت المئونة، لم تستطع المدينة الصبر أكثر مما تحملت، فاضطر جول فافر وزير الخارجية الفرنسي لمفاوضة بسمارك حول الاستسلام، كان ذلك في قصر فرساي في 23 جانفي 1871 و توصل إلى عقد الهدنة في 28 جانفي و كان من شروطها و قف القتال في سائر فرنسا و انتخاب جمعية وطنية تمثل الأمة الفرنسية لتبث في مسألة الصلح أو الحرب و حددت مدة الهدنة بـ 21 يوما تستأنف بها الحرب إذا لم يتم الصلح، و أرسلت الحكومة إلى هيئتها المندوبة في بوردو اتفاق الهدنة و شروطها لتنفيذها.

برفض بسمارك الاعتراف بحكومة الدفاع الوطني، أجريت انتخابات في 8 فيفري 1871 و كان برنامج المرشحين للانتخابات هو قبول شروط الصلح التي يمليها الألمان، شارك في الانتخابات أهل المقاطعات التي تحتلها الجيوش الألمانية طبقا[2] لشروط الهدنة، و قد أظهرت نتائج الانتخابات أن الأغلبية تميل إلى الصلح، انتخبت

[1]- عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص 12.

[2]- عبد الرحمن الرافعي، الجمعيات الوطنية صحيفة من تاريخ النهضات القومية في فرنسا و أمريكا و ألمانيا و بولونيا و الأناضول، ط1، مطبعة النهضة، مصر، 1922، ص ص 123-124.

الجمعية الوطنية من بين أعضائها أدولف تيير Adolph thiers رئيسا مؤقتا للسلطة التنفيذية على أن يمارس صلاحياته بإشراف الجمعية و بمساعدة وزراء ينتخبهم هو نفسه ثم انتقلت الجمعية إلى فرساي لإبرام الصلح مع ألمانيا[1].

بدأت المفاوضات بين بسمارك مستشار ألمانيا و تيير رئيس الحكومة الفرنسية في 26 فيفري 1871، إلا أن المفاوضات طالت و تعثرت أكثر من مرة بسبب صلابة بسمارك و تمسكه بشروط الصلح و إصراره على فرضها، و بالرغم مما أظهره الجانب الفرنسي الممثل بتيير من عناد و دبلوماسية إلا أنه قد فشل في تغيير موقف[2] المستشار الألماني، لقد صمم بسمارك على ضم الألزاس و معظم اللورين و كذلك على ضرورة تنازل الفرنسيين عن ميتز و ستراسبورغ إضافة إلى هذا أن تدفع فرنسا تعويضات مالية كبيرة، عاد تيير بشروط الصلح إلى الجمعية الوطنية في بوردو حيث احتج الكثير من النواب عليها لكن لم يكن أمام فرنسا مفر من قبول تلك الشروط[3]، و أخيرا بعد مفاوضات شاقة و بعد التهديد من بسمارك انتقل المفاوضون في بداية ماي 1871 إلى فرانكفورت و فيها وقعت المعاهدة في صورتها النهائية في 10 ماي 1871[4].

أبرز شروط هذا الصلح مايلي :

- تضم بروسيا مقاطعتي الألزاس و اللورين و كذلك مدينة متز.

---

[1]– عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 190.

[2]– صلاح أحمد هريدي علي، مرجع سابق، 232.

[3]– عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 191.

[4]– نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص 385.

- تدفع فرنسا غرامة حربية قدرها خمسة مليار فرنك ذهبي خلال خمس سنوات.
- تحتل الجيوش الألمانية أراضي فرنسا الشمالية حتى يتم دفع الغرامة المالية[1].

كما أقرت المعاهدة النهائية أن الرعايا الفرنسيين المقيمين في الأراضي المتنازل عنها في الألزاس و اللورين يمكنهم أن يحافظوا على قوميتهم الفرنسية، و لكن علق ذلك بشرط و هو أن يغادروا الألزاس و اللورين قبل 10 تشرين الأول 1872.

أما فيما يخص نتائج الحرب على فرنسا فقد اضطرت إلى تسليم الألزاس و اللورين إلى الإمبراطور الألماني، كما تمكنت من تسديد كل ما فرض عليها من غرامات الحرب بعد ثلاثة أعوام جعل ذلك الفرنسيين يتخلصون من الجيش الألماني إلا أنهم لم يتخلصوا من حسرتهم لفقدان الألزاس و اللورين[2]، هذا و شهدت فرنسا بعد نهاية الحرب و قيام الجمهورية الثالثة حالة اضطراب و فوضى، قررت من خلالها الجمعية الوطنية في بوردو الانتقال إلى فرساي لتتم هناك مهمتها في تثبيت قوة الحكومة و إعادة النظام إلى فرنسا، إلا أنها واجهت ثورة عرفت بثورة الكومون قادها جماعة من الاشتراكيين انتهزوا فرصة ضعف الحكومة بعد الحرب[3]، كانت تهدف هذه الثورة إلى نظام الجمهورية و الاستقلال الذاتي لكل كومون في كافة أنحاء فرنسا، إلا أن الزعامات داخل كومونة باريس كانت مختلفة فيما بينها[4]، فاستغل تيير هذه

---

[1]– صلاح أحمد هريدي علي، مرجع سابق، ص 232.

[2]– زينب راشد عصمت، مرجع سابق، ص 411.

[3]– عبد الرحمان الرافعي، مرجع سابق، ص 135،136.

[4]– عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، مرجع سابق، ص 385.

الخلافات و تمكن من إخماد الثورة في أسبوع واحد عرف تاريخيا بأسبوع الدم و قد استمر من 21 ماي حتى 28 ماي 1871[1].

كما أدت الحرب البروسية الفرنسية إلى استكمال المملكة الإيطالية الجديدة ذلك أن نابليون الثالث سحب جيوشه من روما و احتلها مباشرة فيكتور عمانوئيل حيث أصبحت بذلك روما العاصمة الوطنية لإيطاليا[2].

لقد كان عام 1870 سنة مهمة في تاريخ العالم و في توجيه سياسة الدول الكبرى وجهة جديدة، انهارت فرنسا كأولى دول القارة من الناحية الحربية، و حلت محلها الدولة الألمانية الجديدة التي قامت بصفة خاصة على يد بسمارك و على تفوق الجيش الألماني و على زعامة بروسيا، و نتيجة لذلك أخذت الدول الأوروبية المختلفة تعمل على التقرب من هذه الدولة الجديدة المتفوقة[3].

[1]– آمال السبكي، مرجع سابق، ص 322.

[2]– ل.ج. شيني، تاريخ العالم الغربي، تر: مجد الدين حفنى ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص 355.

[3]– عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 195.

الفصل الثاني : السياسة الفرنسية في الجزائر بعد الحرب

أولا : تغيير نظام الحكم "من العسكري إلى المدني"

بدأ المعمرون الأوروبيون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية في الأيام الأخيرة من حكم نابليون الثالث و تحكموا في مجرى الأمور، خاصة أن سياسة نابليون الثالث الداخلية كانت مهزوزة و الباريسيون يعارضون مشاريعه الارتجالية.

شعر الإمبراطور بضعفه أمام المستوطنين في الجزائر، لذلك حاول إرضاءهم عن طريق إصدار مرسوم 31 ماي 1870 يتحرر من خلاله رؤساء العملات الثلاث في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية، و بهذا المرسوم أصبح رؤساء العملات يتمتعون بالاستقلال التام في العمل و انحصر نفوذ العسكريين في المناطق العسكرية.

تلاه مرسوم 11 جوان 1870 يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية و اختيار الأعضاء الذين يمثلونهم في المجالس العامة، أثارت هذه التنازلات العسكريين و الحاكم العام مكماهون الذي قدم استقالته من منصبه[1] بحجة أن المشروع يقضي بإلغاء الحكم العسكري، و إسناد السلطة للمدنيين الأوروبيين[2].

بمجرد انهيار حكومة نابليون الثالث في 2 سبتمبر 1870 ثم سجنه في ألمانيا لغاية 1871 و بعدها نفيه إلى بريطانيا حيث توفي هناك سنة 1873 بعد هزيمة[3]

---

[1]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 137.

[2]– يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 173.

[3]– علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 664.

فرنسا في معركتي "سيدان" Sedan و "ميتز" Metz، حدث انقلاب في باريس ألغي على إثره نظام الإمبراطورية الثانية و تم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في شهر سبتمبر من عام 1870، استقبل أوروبيو الجزائر ذلك بحماس لأن الإعلان عن قيام نظام جمهوري يعتبر انتصارا لهم فهذا النظام سيخلصهم من مشاريع نابليون الثالث، كما سيخلصهم من السلطة العسكرية، و قد بالغ المستوطنون في فرحتهم لدرجة أنهم فكروا في الانفصال عن وطنهم الأم فرنسا و الاستقلال بالجزائر، فقاموا بحركة تمرد في الجزائر و وهران و قسنطينة لكنهم فشلوا في ذلك[1].

قام المستوطنون الأوربيون في الجزائر بإعداد برنامج سياسي مكثف لتدعيم نفوذهم و إقامة نظام سياسي يخدمهم[2]، تمحورت مطالبهم و مخططاتهم حول المحاور التالية : توسيع نظام الحكم المدني من خلال توسيع دائرة البلديات الأوروبية كاملة الصلاحيات، إلغاء المكاتب العربية، تقسيم أراضي الأعراش، تطبيق نظام الملكية الفردية، إحلال نظام العدالة الفرنسية محل القضاء الإسلامي الجزائري، التخلص من قادة القبائل[3]، سادت الفوضى فروع الإدارة الفرنسية في الجزائر نتيجة سقوط الإمبراطورية فعهدت حكومة الدفاع الوطني إلى أدولف كريميو* بتصريف شؤون

---

[1]- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ط2، دار الهومة، ، 2011، ص 127.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 664.

[3]- سعدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل و مواقف السكان منها 1870م-1914م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 173.

* إسحاق موسى كريميو (1796-1880) المعروف بأدولف كريميو Adolphe crèmieux، محام و سياسي فرنسي يهودي، انتخب نائبا منذ عام 1848 مراراً آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871. كما تولى وزارة العدل مرتين الأولى عام 1848 و الثانية في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 إلى فيفري 1871، أوكلت إليه خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع. ينظر : بشير بلاح، مرجع سابق، ص 232.

الجزائر لمعرفته لها، و كانت له ارتباطات خاصة و معروفة مع بعض أهاليها علاوة على ذلك كانت له مبادئ تخدم فئات خاصة على حساب الشعب الجزائري، فعمل هذا الأخير على القضاء على الحكم العسكري في شمال الجزائر، و إدماج الجزائر كليًا في فرنسا[1].

بسبب ضغوطات و تشويشات مستوطني الجزائر أصدرت حكومة الدفاع الوطني مراسيم 24 أكتوبر 1870[2]، أهمها :

- المرسوم الصادر يوم 4 أكتوبر 1870 و المتعلق بمنح ستة مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من أربعة فقط عام 1848، و بالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوروبيين في فرنسا.
- المرسوم الصادر يوم 8 أكتوبر 1870 و الخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت خاضعة للحكم المدني.
- المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870 و الذي أنشئ بموجبه منصب الحاكم المدني الذي يحكم ثلاث ولايات بالجزائر و يتراسل مع وزراء فرنسا ليس مع وزراء الحرب كما كان الحال سابقا.
- المرسوم الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1870 الذي يسمح للمعمرين الأوروبيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري، أي يتحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين[3].

---

[1]– جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، دار المعرفة، القاهرة، د.ت، ص 252.

[2]– إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 128.

[3]– علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص ص 664-665.

- المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870 الذي سمح للمستوطنين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون، و التي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا، و كذلك إلغاء المكاتب العربية في مناطق الحكم المدني.
- المرسوم الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870 و المعروف بمرسوم كريميو الذي سمح لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية و التمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون للرعايا الفرنسيين دون أن يتخل هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية[1].

لقد كان شهر أكتوبر 1870 شهر تنظيم المعمرين وتنظيم مؤسسات سياسية يعملون بواسطتها على فرض إرادتهم على العسكريين و موظفي الإمبراطورية المنهارة و على حكومة الدفاع الوطني المهتمة بمشاكل فرنسا المتعددة[2]، ثم تبع هذه القرارات إصدار مرسوم 19 مارس 1871 و من أهم ما جاء فيه :

- تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمالي مدني و جنوبي عسكري.
- يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية.
- يتم انتخاب مجالس بلدية و ولائية وفق ما يجري في فرنسا.
- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسعة نواب في المجلس الوطني،و ثلاثة في مجلس الشيوخ، و إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم[3].

---

[1]– سعدي مزيان، مرجع السابق، ص 173.

[2]– صالح عباد، مرجع السابق، ص 41.

[3]– إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص ص 128–129.

بناءً على هذه المراسيم تقرر إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب، و عوض بحاكم عام مدني و كان الجنرال أدميرال دي غيدون* أول حاكم عام مدني، يوضع تحت تصرفه ثلاثة رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية، كما انحصرت سلطة القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط و لا يحق له التدخل في الشؤون المدنية، كما يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر، و في 24 ديسمبر 1870 صدر مرسوم آخر يقضي بإلغاء المناطق العسكرية و تحويلها تدريجيا إلى يد السلطة المدنية، و هذا معناه بسط نفوذ المعمرين على جميع المناطق التي كانت تخضع سابقا إلى سلطة العسكريين[1].

استاء الجزائريون من إقامة النظام المدني، لأن هذا النظام يعني في نظرهم سيطرة المستوطنين، فكانوا يخشون مصادرة أراضيهم و أن يحكمهم رؤساء بلديات أوروبيين و أن يخسروا قوانينهم المدنية، و أن تتولى القضاء هيئات محلفين من المستوطنين، أما الزعماء المحليين فقد كانوا يرون أن نفوذهم تقلصت منذ ما قبل 1870، فكان إعلان النظام المدني في مارس 1870 سببا في استقالة الكثير منهم[2]. أمطرت باريس الجزائر بوابل من القرارات التي بلغت ثمان و خمسين قراراً في مدة

* عين حاكما عام على الجزائر في 25 مارس 1871 و استمر إلى غاية جوان 1873، كانت سياسته تابعة لسلطة المستوطنين، حيث أصدر قرار في 15 سبتمبر 1871 ينص على انتزاع أراضي الجزائريين الذين شاركوا في المقاومات الشعبية ضد فرنسا و منحها إلى المعمرين. ينظر : حميد قريتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830م-1907م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010/2009، ص 91.

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 138-139.

[2]- شارل روبير أجيرو، تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص ص 74-75.

خمسة أشهر[1]، و باختصار فإن هذه القرارات قد جاءت لتحقيق رغبات المستوطنين الأوروبيين المتمثلة في تقوية عدد السكان الأوروبيين و اليهود حتى تنجح سياسة الإدماج بسرعة و فعالية، و القضاء على المكاتب العربية التي تقوم عادة بالجوسسة لحساب القيادة العسكرية بالجزائر[2].

ثانيا : التنظيم الإداري و القضائي

1-الإداري :

إن قيام الجمهورية الثالثة أتاح للمستوطنين الأوروبيين فرصة نادرة لفرض سلطتهم الكاملة على الجزائر، فأنشأوا لجنة الإنقاذ الوطني في 5 سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية و باشروا تطهير الإدارة من العناصر المعتدلة في نظرهم، كما أجبروا الحاكم العام دوريو Dureu على الاستقالة من منصبه و منعوا حاكمين جديدين معينين من استلام منصبيهما، و قد لبت حكومة الدفاع الوطني أغلب مطالب المستوطنين فأصدرت عدة مراسيم إدارية[3]. من شأنها وضع آليات يتمكنوا من خلالها من السيطرة على دواليب السلطة في الجزائر و تسييرها و تنظيمها وفقا لمصالحهم[4]، فكان الهيكل الإداري الاستعماري على النحو التالي :

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ط4، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 26.

[2]- سعدي مزيان، المرجع السابق، ص ص 173-174.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 226.

[4]- محمد الحمري، التشريع الفرنسي في الجزائر و أثره على الحياة الاجتماعية و الدينية و الثقافية مابين 1870-1920، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص أنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2005/2004، ص 72.

- الحاكم العام : موظف مدني كبير يعينه مجلس الوزراء يتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب و ينفذ أوامرها، و كان يمثل أعلى سلطة في الجزائر بعد صدور مرسوم 16 أوت 1881 الذي أكّد على إلحاق الجزائر و مصالحها المختلفة بباريس، لم يبق له سوى شؤون الاستيطان الشرطة القضاء و تعليم المسلمين[1]. و في أول تصريح له أكد الأميرال دي غيدون الذي شغل منصب حاكم عام مدني "أن العنصر الأوروبي يجب أن يتولى بمفرده إدارة شؤون البلاد"[2].
- العمالات : قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال و هي الجزائر، وهران و قسنطينة على رأس كل منها وال يعينه وزير داخلية فرنسا، و يتبع الحاكم العام، يسير ولايته بمساعدة مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين، و قسمت كل ولاية إلى دوائر يشرف عليها نائب، و قسمت الدوائر إلى بلديات[3].
- البلديات : كان هناك نوعين من البلديات، بلديات ذات سلطة كاملة حيث كان عدد المستوطنين فيها كبيرا، و كان هذا النوع يشبه ما كان يجري في فرنسا نفسها فينتخب المستوطنون رئيس بلديتهم، و قد شارك بعض الجزائريين المسلمين المعينين من السلطات الفرنسية في هذه البلديات كمساعدين و مستشارين[4]، بنسبة حددها قانون 7 أفريل 1884 الخاص بالتنظيم الإداري للبلديات و كذلك مرسوم 7 أفريل 1884 المتعلق بتمثيل الأهالي الجزائريين في

---

[1]– بشير بلاح، مرجع نفسه، ص 227.

[2]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871–1919، تع: م. حاج مسعود و أ. بكلي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 95.

[3]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 227.

[4]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، مرجع سابق، ص 26.

المجالس البلدية[1]، أما النوع الثاني من البلديات هو البلديات المختلطة، كانت تحت الرقابة المباشرة للإداريين الفرنسيين و يملكون كل السلطة لمعالجة أي موقف، و كان هؤلاء الإداريون مصدر شكوى متواصلة من الجزائريين بحكم امتلاكهم قوة مطلقة[2]، و مما يدل على جبروتهم هو إصدارهم 121966 حكما بعقوبة ما بين 30 يونيو 1890 و 30 يونيو 1896 بمعدل 55 عقوبة يوميا، لم يستأنف منها الجزائريون سوى 406 عقوبات، لتتشدد القوانين الاستعمارية حيث تسمح بمضاعفة العقوبات لأتفه الأسباب.

- المناطق العسكرية : شملت الجهات التي تسير من قبل الجيش الفرنسي في السهوب و الصحراء بواسطة المكاتب العربية حتى عام 1871، تاريخ استبدالها بنظام ضباط الشؤون الأهلية، و كانت بعض هذه المناطق تتحول إلى بلديات مختلطة كلما استقر بها عدد من الأوروبيين، يترأس كل منطقة كومندان "رائد" يدير الشؤون الإدارية و العسكرية[3].

هكذا أبعد هذا التنظيم للمستعمرة الجزائريين عن الهيئات العليا للبلاد التي تدير شؤونهم دون أن يدلوا برأيهم فيها، و وجدوا أنفسهم تحت رحمة موظفي الدولة و كذا المعمرين الذين لن يخدموا مصالح الجزائريين، فكرس هذا التنظيم سيطرة الأوروبيين على الجزائريين[4].

---

[1]– محمد الحمري، مرجع سابق، ص 73.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، مرجع سابق، ص 26.

[3]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 229–230.

[4]– صالح عباد، مرجع سابق، ص 42.

أصدرت الجمهورية الفرنسة الثالثة سلسلة من القوانين الإدارية قصدت بها إرهاب الشعب الجزائري و إحكام سيطرتها على الجزائر و إدماجها في فرنسا و أهم تلك المراسم و القوانين :

- مرسوم كريميو Dècret Crèmieux 1870 : صدر هذا المرسوم في 24 أكتوبر 1870 و نص على التجنيس الجماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34574 يهوديا بالجنسية الفرنسية[1]، و هو ما أعلى شأنهم و ميزهم عن المسلمين من جميع النواحي، و اتسع الشرخ بينهم و بين الجزائريين، و قد رأوا مصلحتهم في الانضواء تحت جناح الإدارة الفرنسية التي تحقق لهم الحماية و الامتيازات[2].
- قانون الأهالي أو الأندجينا Code de L'Indigènat : الأهالي بالنسبة للاستعمار الفرنسي هم السكان الأصليون الذين جردوا من كافة الحقوق، و أصدر البرلمان الفرنسي هذا القانون يوم 28 جوان 1881 ليكون ساريا لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد و هو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية و الإجراءات القمعية التي بدأ فرضها على الجزائريين منذ سنة 1871 بهدف إحكام القبضة على رقاب الجزائريين، و تم التمهيد له بمرسوم 29 أوت 1874 القاضي بمنح ولاة العمالات الثلاث صلاحيات عقابية استثنائية[3].

---

[1]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 232.

[2]– كمال بن صحراوي، دور يهود الجزائر الدبلوماسي أواخر العهد العثماني و بداية الفترة الاستعمارية، ط2، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2016، ص 192.

[3]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 233.

- قانون الاستقلال المالي 1900 : اضطرت الإدارة الفرنسية تحت ضغط مطالب المستوطنين الاستقلالية في أواخر القرن التاسع عشر منح المعمرين الأوروبيين حرية الاستقلال المالي بالجزائر بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900 الذي مكنهم من التصرف المطلق في خيرات الجزائر و يعتبر القانون وسيلة لإفقار الجزائريين[1].

2-الجانب القضائي :

تميزت سياسة الجمهورية الثالثة في هذه المرحلة بإنهاء العمل بالقوانين الجزائرية المستمدة من الشريعة الإسلامية و إحلال القوانين الفرنسية محلها تدريجيا لأنها لطالما اعتبرت العدالة الإسلامية عدالة متخلفة و مرتشية، عملت على إدماجها بعدالتها منذ وقت مبكر، فمنذ سنة 1866 صدر مرسوم يفرض على المسلمين التقاضي لدى المحاكم الفرنسية و اقتصرت مهمة القضاة المسلمين على تنفيذ الأحكام فقط[2].

أدخلت الجمهورية الفرنسية الثالثة نظاما دخيلا على القضاء الإسلامي و هو نظام المحلفين من خلال مرسوم 28 أكتوبر 1870، و كان المحلفون مكونين من المستوطنين الفرنسيين و اليهود المجنسون. كانت الأحكام جائرة في حق الجزائريين[3]،

---

[1]- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص 9.

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 121.

[3]- أمنة بن زينب، التشريعات الاستعمارية الخاصة بالدين الإسلامي في الجزائر 1830-1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2021/2020، ص 116.

* أنطوان ألفريد أوجين شانزي، جنرال فرنسي و لد في مارس 1823، دخل في أكتوبر 1841 مدرسة سان سير و تخرج منها في رتبة ضابط سنة 1843، عين حاكم عام على الجزائر سنة 1873، توفي في جانفي 1883. ينظر: -Narcisse Faucon, op.cit. pp 149-150.

مع ذلك فإن الحاكم العام دي غيدون سعى لإلغاء هذا المرسوم و العودة إلى العمل بنظام محاكم الجنايات المشكلة فقط من قضاة محترفين، حيث رأى أنه من غير المعقول أن يحاكم المسلمون من قبل هيئة محلفين دون السماح لهم بالدخول في هيئتها، و اقتنع أكثر بضرورة إلغائها بعد المهزلة التي صنعتها في مارس 1873 خلال محاكمتها لزعماء انتفاضة 1871، أما شانزي Chanzy الذي شغل منصب الحاكم العام مابين 25 جوان 1873 و 18 فيفري 1878[1]، صدر في فترة حكمه قانون 26 جويلية 1873 الذي نزع من القضاة حق التدخل و الفصل في النزاعات المتعلقة بالملكية و الحيازة لتتوالى بعدها التشريعات المنظمة و المسيرة و المقيدة للقضاء الإسلامي و صلاحياته.

صدر في 3 أوت 1877 المرسوم الذي خص جملة الشروط الخاصة باختيار المرشحين لوظائف القضاء الإسلامي[2]، و أدخلت بعض المصطلحات الجديدة في القضاء و المحاكم و كلها تقريبا مترجمة من الفرنسية فأصبح هناك محاكم الجنايات و محاكم العرف و المحاكم الابتدائية و غيرها[3]، هكذا بدأ التهجم على أحكام الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين، و بعد أن عطلت جهاز القضاء الإسلامي حاولت السلطات الفرنسية تشويه أحكامه[4].

[1]– رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 19.

[2]– أمنة بن زينب، مرجع سابق، ص 120.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954، ج4، عالم المعرفة، الجزائر، 2017، ص 258.

[4]– عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 120.

ثالثا : السياسة الاستيطانية

بعد هذه الانتصارات السياسة توجهت الأنظار لتعمير الجزائر بعناصر أوروبية لاستغلال الأرض واليد العاملة البخسة، وضعت خطة لجلب 1.600.000 مهاجر جديد، بغرض الاستيلاء على أراضي الجزائريين[1].

توسعت حركة الاستيطان بالجزائر ابتداء من عامي 1870-1871[2]، و كانت نية الإدارة الاستعمارية توطين العنصر الأوروبي بالأرياف الداخلية و تقديم الأراضي له مجانا، فشرعت حكومة الجمهورية الثالثة في ترحيل سكان الألزاس و اللورين منذ عام 1871[3]، منح مجلس النواب الفرنسي 100000 هكتار من الأراضي بموجب القانون الصادر يوم 21 جوان 1871[4]، كما أنشأت الإدارة الاستعمارية حوالي 200 قرية للمستوطنين الذين ازداد عددهم من 248 ألف نسمة سنة 1871 إلى 376 ألف نسمة سنة 1881[5]، كما تنازلت مجانا على مساحة 34726 هكتارا مابين 1881 و 1882 لصالح حركة الاستيطان الأوروبي. أنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية 30 لصالح ألف شخص نصفهم من أوروبيي الجزائر، كما تم الاستيلاء بين 1887 و 1889 على 957 ألف هكتار كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة، و على 120097 هكتارا لصالح مهاجرين أوروبيين بين 1891 - 1900[6].

---

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 139.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 31.

[3]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، مصر، 2001، ص 98.

[4]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 141.

[5]- عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص 217.

[6]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 32.

إلى جانب الاستيطان الرسمي نشطت حركة الاستيطان الحر. بفضل قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني Warnier) المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية و أفراد العشيرة، و إنشاء الملكية الفردية، يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش، و يعتبر مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي 22 أفريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين[1].

تبعه قانون 22 أفريل 1887 المكمل لقانون فارني، و الذي كان أكثر مكرا فسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني، بطلب من المتضاربين مع كتاب العدل و وكلاء الأعمال فيتحصلون على الأراضي بمبالغ زهيدة جدا، فبهذه التجاوزات استطاعت مصالح الاستيطان الأوروبي أن تحصل حوالي مليون هكتار خلال ثلاثين عاما تقريبا، و تم تمليك 450823 هكتار للمستوطنين ما بين 1880 و 1908 بينما لم يتحصل ما بين 1830 و 1870 إلا على 481 ألف هكتار[2].

إن سياسة الاستيطان التي انتهجتها الجمهورية الثالثة تختلف تماما في النوعية و الهدف عن تلك التي اعتمدتها الإمبراطورية الثانية، التي شجعت الاستيطان الرأسمالي الذي فضل رجال المال الباريسيين قصد الحصول على المال للتخلص من التكاليف، بينما الجمهورية الثالثة قد رضخت لمطالب أوروبيي الجزائر لرفع أعدادهم مقابل عدد الجزائريين[3]، هكذا ارتفعت أعداد الأوربيين بشكل ملفت و وصل عددهم إلى 394257 نسمة عام 1900، و وقفوا في وجه الجزائريين كما فرضوا عليهم سياسة

---

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962، ج1، المؤلفات للنشر و التوزيع، مسيلة، 2013، ص ص 391–392.

[2]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 32.

[3]– صالح عباد، مرجع سابق، ص 68.

الاستسلام و الخضوع لسلطانهم، و شجعوا على سن قانون الأهالي 26 جوان 1881 الذي هو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين بغرض إخضاعهم للمستوطنين، و كان هذا القانون بحق أداة ترهيب لقمع الأهالي[1].

بهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم، و أحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد و الأهالي، و حولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم، وقف إلى جانبهم الحاكم العام دي غيدون 1871-1873 الذي طبق سياسة أسر الزعامات الأهلية و وسع المنطقة المدنية، و فعل مثله شانزي، و سار على منوالهما ألبير غيفي 1879-1881، أما جول كامبون 1891 - 1897 حاول أن يطبق سياسة معتدلة لصالح الأهالي لكن المستوطنين الأوروبيين قاوموه بشدة و بأساليب مختلفة[2].

رابعا : الجانب الاجتماعي و الاقتصادي

1-الاجتماعي :

تعتبر الفترة الممتدة من 1870 إلى غاية 1890 فترة حاسمة في تأسيس الاستيطان الريفي الأوروبي إذ أنها فترة شهدت تحولا جذريا في مسألتين هما تعميم حالة الفقر على الجزائريين و القضاء على الطبقة الأرستقراطية، و ذلك بسبب الانحصار الكبير الذي عرفته المجموعات الأهلية إثر المصادرات العقارية و إقصائها من حواف الغابات و ارتفاع الأعباء الجبائية و إعادة تنظيم الخريطة الإدارية و القضائية[3].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 119.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص،ص28-30.

[3]- شارل روبير أجيرو، الجزائريون المسلمون و فرنسا، المرجع السابق، ص 286.

إن الواقع الديمغرافي للجزائر منذ بداية الاحتلال كان يتجه نحو التراجع بسبب المجاعة و انتشار الأوبئة إضافة إلى عوامل أخرى غير طبيعية كالهجرة خارج البلاد هربا من القمع الاستعماري، و لم يكن عامل الحرب وحده ذو الأثر في تراجع عدد السكان خاصة بعد عام 1871 بل أضيفت له الأوضاع المعيشية و الصحية كوباء التيفوس الذي أرهق المجتمع الجزائري آنذاك إضافة إلى مجاعات 1876 ، 1877، 1878 التي أثرت بشكل ملفت في تناقص سكان الجزائر، و كذلك وباء الكوليرا سنة 1893 الذي حصد حوالي 6004 شخص بمقاطعة قسنطينة مقابل 6331 وفاة في عموم الجزائر[1].

نتج عن هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مشاكل كثيرة، فتراجع معها الدخل الفردي السنوي للجزائري، و صار الفرق بين المعمرين و الأهالي واضحا حيث أصبح أكثر من 82% من الجزائريين يقطنون الأكواخ و البنايات القديمة المجاورة لبنايات المستوطنين العصرية كما كان الخطر محدقا بالأهالي بسبب الإذلال الذي تعرضوا له من قبل الجالية الأوروبية الحاقدة و اليهود المتجنسين، كما عانى الجزائريون من العنصرية و التهميش[2]، و كان لسياسة الاستيطان تأثيرها على المجتمع الجزائري، فقد تم تحطيم العائلات الكبرى التي كانت تمثل قيادات المجتمع الجزائري روحيا و ماديا[3].

---

[1]– عبد القادر قندوز، الطب و الأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي 1830– 1914، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2017/2016، ص ص 215–216.

[2]– مراد قبال، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها و تداعياتها (1830–1939م)، مجلة القرطاس، جامعة جيلال بونعامة، خميس مليانة، ع9، جويلية 2018، ص 137.

[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 35.

2- الاقتصادي :

تعرضت الجزائر على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة لهجمة استعمارية شرسة سعت إلى إلحاقها كلية بفرنسا، تمثلت وسائلها الكبرى في تمكين المستوطنين الأوروبيين من الأرض و توسيع مساحة المحاصيل النقدية و استغلال الثروة المنجمية والتمادي في سحق الجزائريين بالضرائب[1]، فالمستوطنون الأغنياء كانوا يدفعون أقل مما يدفعه الجزائريون الفقراء، ألزم الجزائريون على دفع الضرائب المباشرة الفرنسية والغير المباشرة إلى جانب الضريبة العربية* و قد دفع الأهالي عام 1870 مبلغ 14 مليون فرنك ضريبة عربية و 22 مليون فرنك ضرائب أخرى و في أعوام 1885 و 1890 دفعوا 4 مليون و ثمانية ألاف فرنك منها 19 مليون فرنك ضريبة عربية[2].

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الزراعة و الري و التجارة، حيث وجه لخدمة الاقتصاد و المستهلك الفرنسي، حيث كان الفلاح الجزائري يعتمد نظاما بدائيا في الزراعة يكفيه لسد حاجته الغذائية فقط، هذا الحال هو ما جعل المحتل الفرنسي يرغب باستغلال الأرض بطريقة حديثة و بشكل كامل و توجيه المنتوج الفلاحي نحو السوق الفرنسية[3].

---

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص 247.

* الضريبة العربية تشمل: العشر يمثل عشر المحصول و هو يتغير حسب مردودية المحصول، الحكور ضريبة خاصة بعمالة قسنطينة، الزكاة و هي ضريبة على المواشي تفرض على كل الجزائريين، اللازمة تتواجد في منطقة القبائل و هي ضريبة الرؤوس فرضت من طرف الجنرال راندون عام 1857. ينظر : نادية زروق، مرجع سابق ص ص 166-167.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 42.

[3]- مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1890-1962 و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلا، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل مج4، ع3، ص 224.

ركزت الجمهورية الفرنسية الثالثة على احتلال الأرض و تعميرها و استغلالها اقتصاديا، و ذلك ما تبين جليا منذ الأشهر الأولى حيث اعتمدت على إجراءات تعسفية مثل المصادرة الجماعية لأراضي القبائل المشاركة في ثورة المقراني و الشيخ الحداد في 15 جويلية 1871 و ظلت عملية المصادرة قائمة باسم مصادرة أراضي الثائرين إلى غاية 1877[1]، تم بين سنوات 1871 و 1882 توزيع 347268 هكتار على 4 ألاف عائلة فرنسية مع مساعدات مالية و بحلول سنة 1900 تم توزيع 687 ألف هكتار، بلغ مجموع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالمصادرة 2167600 هكتار[2].

بعد أن استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية و بعد أن طوروا أساليب الإنتاج كما و نوعا أصبح قطاع الزراعة يساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، توجهوا نحو التوسع في زراعة و إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم مصالحهم و تلبي احتياجات السوق الفرنسية أهمها الأعناب لإنتاج الخمور خاصة بعد الأزمة الناتجة عن ظهور مرض الفيلوكسيرا على أشجار العنب في فرنسا عام 1885، مما فتح المجال أمام الخمور الجزائرية، مع العلم أن عائداته المالية تفوق عشرات أضعاف عائدات القمح، و تأتي الحوامض في المرتبة الثانية في قائمة الزراعات التي اهتم بها المستوطنون نظرا لملائمة الظروف الطبيعية مثل سهل متيجة عنابة سكيكدة الشلف المحمدية و وهران، و كذلك التبغ الذي بدأ الاهتمام بزراعته لغرض تصديره[3].

---

[1]– نادية زروق، مرجع سابق، ص 151.

[2]– محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية–البلدية 1516–1962، ط2، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 224–225.

[3]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 254–255.

كل هذا كان على حساب الزراعة الغذائية الأساسية للفلاحين الجزائريين المتمثلة في البذور التي تراجعت مساحتها بعد نهب الأراضي الخصبة، فتراجعت نسبة الإنتاج إلى 11.891.366 قنطار، و هذا التناقص بدأ منذ السبعينات، هذه التطورات أثرت على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين[1]، و صعب عليهم توفير المواد التموينية الأساسية فانتشرت المجاعة، إضافة إلى ارتباط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي إنتاجا و تصديرا، و بروز قطاعين زراعيين أحدهما تقليدي ضعيف يشرف عليه الجزائريين و الثاني حديث يراقبه المستوطنون في الجهات الساحلية و التلية[2].

خامسا الوضع الثقافي :

1-التعليم :

كان رد المستوطنين سريعا على سياسة الإمبراطورية الثالثة بإغلاق المدارس العربية الفرنسية بالمدن و بيع مبانيها بدعوى مشاركة تلاميذها القدامى في ثورة المقراني، و تحولت المدارس التي كانت تحت سلطة المكاتب العربية إلى مدارس بلدية للأوروبيين حيث كاد التعليم العربي الخاص بالأهالي أن يتوقف طيلة ولاية شانزي بل حتى في فترة دي غيدون[3]، و يجب التذكير أنه حتى عام 1882 و 1883 لم يؤسس أي نظام مدرسي و تعليمي رسمي يهتم بتعليم الجزائريين، فالمهمة التعليمية كانت متروكة للإدارة المحلية و التي كانت تحت سيطرة المستوطنين الذين أظهروا عداوتهم[4]

---

[1]- نادية زروق، مرجع سابق، ص ص 175-176.

[2]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص 256.

[3]- عبد الحميد زوزو، الثقافة و التعليمان الحر و الرسمي في العهد الفرنسي، دار الهومة، الجزائر، 2017، ص 27.

[4]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 127-128.

للمدارس الجزائرية، تأثر التعليم بوصول المدنيين إلى الحكم إلى جانب أسباب أخرى تذرع بها الاستعماريون كهزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870، و لغاية سنه 1880 لم تكن توجد إلا بعض المدارس الخاصة بالجزائريين و أغلبها تلك المسماة بالمدارس العربية الفرنسية التي أسسها العسكريون بموجب مراسيم 1850 و أصبح عدد هذه المدارس في 1873 حوالي 26 مدرسة و 21 مدرسة في 1876 ليتقلص عددها إلى 16 مدرسة في 1880 تحتوي على 3172 تلميذا[1].

أمام تصميم فرنسا على الاحتلال الفكري و المعنوي للجزائريين و استمالتهم إليها عن طريق التعليم بواسطة القوانين التي سنت في عهد جول فيري وزير التعليم الفرنسي الذي أراد تحقيق الاندماج الكلي عن طريق المدرسة، حيث استطلع وضعية التعليم في الجزائر و اطلع على المشروع الذي قدمه الحاكم العام شانزي الذي نص على تخصيص اعتماد من ميزانية الدولة لفتح عدد من المدارس الخاصة بالمسلمين.

اهتم جول فيري بمنطقة القبائل فأصدر مرسوم في 9 نوفمبر 1881 نص على إنشاء 8 مدارس في المنطقة لكنه تم فتح أربعة منها فقط و أطلق عليها المدارس الوزارية، كما أصدر مجموعة من المراسيم التعليمية مثل مرسوم 16 جوان 1880 الخاص باختيار الكتب و انتقائها في مختلف المستويات، و تبعه قرار 6 جويلية 1882 الخاص بالتعليم العسكري و تأسيس جيش مدرسي في المؤسسات التعليمية الابتدائية و المتوسطية، نص هذا القانون على أن تقوم هذه المدارس بتمارين رياضية و عسكرية للتلاميذ طيلة تواجدهم في المؤسسة التعليمية[2].

---

[1]– عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص ص 127–128.

[2]– نادية زروق، مرجع السابق، ص ص 89–90.

أهم ما ميز هذه الفترة هو صدور مرسوم 19 فيفري 1883 الخاص بتنظيم أمور التعليم في الجزائر و الذي كان وراء إنشاء نوعين من المدارس الأولى خاصة بأبناء المعمرين و الثانية بأبناء الجزائريين، كلتا المدرستين تتلقيان تعليما باللغة الفرنسية الهدف من ذلك هو إبعاد اللغة العربية من البرامج الابتدائية و جعله اختياريا في التعليم الثانوي[1].

كما أعد جول فيري برنامجا تعليميا واسعا لم يطبق في حينه و أجل إلى غاية إصدار مرسوم 9 ديسمبر1887 عن قانون 30 أكتوبر 1886 الذي أنعش التعليم الابتدائي الأهلي بإنشاء مدارس بلدية لهم بعد إلغاء المدارس العربية الإسلامية في سنة 1883 و قد خصصت إعتمادات مالية لها وافق عليها البرلمان، بالرغم من التلكؤ في عهد الحاكم العام تيرمان 1888-1891 و منه بالذات من انصياعه لإدارة الكولون و ضغوطاتهم فإن التعليم الخاص بالجزائريين شهد انطلاقة متدرجة نحو الزيادة في عدد التلاميذ و المدارس إضافة إلى الأقسام[2].

من أجل القضاء على الثقافة الوطنية و محاربة الدين الإسلامي و نشر التعليم الفرنسي ارتأت السلطات الاستعمارية الاعتماد على التعليم التبشيري وسط المجتمع الجزائري، و انقسم موقف السلطات الفرنسية حول هذا التعليم إلى قسمين؛ قسم مؤيد على رأسه دي غيدون الذي تم تلقيبه بالأميرال الكاردينال لشدة دعمه لهذا النوع من التعليم[3] و يقول في هذا " قضيت حياتي، و أنا أساند الحركات التبشيرية في كل جهات

[1]- محمد الحمري، مرجع السابق، ص 77.

[2]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 29.

[3]- محمد الحمري، مرجع سابق، ص 78.

العالم، فكيف تسمح لي نفسي في أن أقف ضدها في أرض فرنسية –الجزائر–"[1]، أما القسم الثاني فقد عارض التعليم التبشيري ليس حبا في بقاء الجزائري مسلما و لكن لأسباب تتعلق بالجوانب الأمنية للبلاد و كان على رأسهم مكماهون[2].

2– التنصير :

أما في الجانب الديني فلم يمض على احتلال الجزائر سوى شهرين حتى أصدر الفرنسيون أمرا في 8 سبتمبر 1830 نص على الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي تمول الخدمات الدينية و الثقافية و التعليمية و الاجتماعية للمسلمين الجزائريين على الرغم من الاتفاق الذي كان بينهم و بين الداي حسين في 4 جويلية 1830[3] حيث تعهدوا فيه باحترام الدين الإسلامي و أوقافه و معاهده و احترام ملكية الجزائريين و حريتهم الدينية.

حكمت الخطابات الرسمية الفرنسية على سياسة الاندماج التي اتبعتها الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر بالفشل، و أرجعت ذلك إلى عامل قوي هو الدين الإسلامي حيث صرح تيرمان أن انتهاء الحملة المادية يقابلها استمرار الحملة الفكرية بتحقيق الاندماج، الذي اعتبره عملا صعبا مستندا إلى تصريحات الماريشال بيجو الذي حكم على أن الجزائري لا يندمج، و رأت في ترك المدارس العربية و تعلم القرآن خطر[4] كبير على الوجود الفرنسي، و حسب رأيهم أن من يدرسون القرآن يكتسبون نزعة قوية

---

[1]– خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830–1871، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977، ص 153.

[2]– محمد الحمري، مرجع سابق، ص 78.

[3]– صالح فركوس، نحو تأصيل إسلامي لتاريخ الجزائر أصالة و تغريب مشروع فرنسا الصليبية و المجابهة الإسلامية، مرجع سابق، ص 46.

[4]– نادية زروق، مرجع سابق، ص 108.

لمحاربة الكفار، و لمحاربة الانحياز و التعصب الديني للمثقفين المسلمين فإن الحال يحتاج إلى حلول أخرى منها أهمية الأسقف بالنسبة للجمهورية الثالثة[1].

وصل لافيجري إلى الجزائر أثناء المجاعة التي حلت بها سنة 1867، حيث عين على رأس أسقفية الجزائر و تعد مرحلته هي المرحلة التي وصل فيها التنصير في الجزائر ذروته حيث استعان هؤلاء المنصرين من أجل بلوغ غايتهم بالأعمال الخيرية الإنسانية و وسائل التعليم الفرنسية، التي اعتبرها دعاة الاستعمار الفرنسي أنجح وسيلة في استيعاب المجتمع الجزائري خاصة في المناطق المؤهلة لاحتواء المشروع الثقافي[2] و الديني الفرنسي مثل منطقة القبائل، كما أدرك المنصرون "المبشرون" أهمية التعليم و دوره الخطير في ميدان التنصير و في هذا الشأن يقول عمار طالبي " اتخذت الحملة التبشيرية وسائل مختلفة و أقوى صورة في نظري هي صورة التعليم و تكوين مؤسسات ثقافية وسط البلاد الإسلامية"[3].

انطلق لافيجري في مشروعه التنصيري الاستعماري الضخم بمسانده جمعيات أسموها الخيرية و البابوية و السلطات التي حمته و دعمته ماديا و معنويا خاصة بعد حرب السبعين فأنشأ مؤسسة القديس أوغسطين لبعث الدين المسيحي و نشر النصرانية بين المسلمين بتأييد من البابا، مغتنما فرصة المجاعة لنشر النصرانية بين الأطفال و جمع الأيتام الذين تركهم أولياؤهم في ملاجئ سانت أوجين و الأبيار و بن عكنون[4].

---

[1]– نادية زروق، مرجع سابق، ص 108.

[2]– سعيدي مزيان، التنصير في الجزائر سياقه و أبعاده و أساليب مواجهته الحضارية أشغال الملتقى الوطني الثاني المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة الجزائر، دار تديكلت، لجزائر، 2016، ص ص 165–166.

[3]– سعيدي مزيان، مرجع سابق، ص 166.

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص 121

يعتبر الحاكم العام دي غيدون أكثر الحكام العامين مساندة لتنصير المسلمين حيث منح ترخيصا رسميا للافيجري لتطوير انجازه المخصص لأبناء الأهالي و الشروع في المهمة التبشيرية عبر بلاد القبائل[1]، و في فترته عرفت الحركة التبشيرية تطورا كبيرا لأنه ساندها مساندة مطلقة[2].

كما شهدت هذه الفترة حرية واسعة لنشاط الكنيسة في مختلف المجالات و استفادت من دعم تمثل في القروض و الهياكل القاعدية لمدارس التعليم و مراكز التنصير من خلال الأراضي التي خصصت لهذا الغرض، ولم يختلف شانزي عن سياسة سابقه فكلاهما كان من أنصار تحويل الجزائريين عن دينهم و تنصيرهم فقد فرض رقابة شديدة على رجال الدين المسلمين من خلال إعادة تنظيم المدارس الإسلامية لإعطائها طابعا فرنسيا و لم يتسامح مع تعليم القرآن الكريم فأصدر قرارات لمراقبة المدرسين و إعطائهم رخصا للتنقل، و تلقت الكنيسة في فترته مساعدات مالية كبيرة ففي سنة 1874 بلغت قيمة المساعدات 535 ألف فرنك، إلى جانب المساعدات التي تلقتها من وزارة الخارجية الفرنسية و قدرت بـ 60 ألف فرنك.

يتبين لنا من خلال هذا الدعم أن مسألة التنصير كانت من أولويات السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الجمهورية الثالثة[3].

---

[1]– شارل روبير أجيرو، الجزائريون المسلمون و فرنسا، مرجع سابق، ص ص 554–555.

[2]– خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 153.

[3]– حميد قريتلي، مرجع سابق، ص 96.

الفصل الثالث : ردود الفعل الجزائرية

ابتداء من سنة 1870 تفاقمت المشاكل و ازداد وضع الجزائريين سوءا نتيجة للضغوط التي كان يمارسها الجيش الفرنسي و المجاعة و الأمراض التي قضت على الأخضر و اليابس في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1866 و 1870، و بنهاية الإمبراطورية في باريس استولى المعمرون الأوروبيون على السلطة في الجزائر فتخلصوا من جميع القيود التي كانت تحول دون فرض نفوذهم المطلق على أبناء البلاد الأصليين، و سعوا إلى القضاء على كل الزعامات+ المحلية، و نجحوا في إقناع النواب بأهمية التوسع الاستيطاني و باستثناء المسلمين من القوانين الفرنسية لكي يتحقق لفرنسا إدماج الجزائر و ذلك بعد سحق الشخصية العربية المناهضة للوجود الفرنسي بها.

بتغيير نظام الحكم العسكري و إحلال النظام المدني مكانه انتقلت السلطة إلى المستوطنين الذين قاموا بحملة واسعة لاعتقال كل الزعماء و الشخصيات المحسوبة على الإمبراطور نابليون الثالث، و المتعاونين مع المكاتب العربية المعادية للمستوطنين.

نتيجة لهذه الإضطهادات قامت عدة ثورات مضادة للحكم المدني قادها زعماء القبائل، و شخصيات ذات نفوذ قوي في المجتمع الجزائري كرد فعل على سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة[1].

[1]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 143–144.

أولا : ثورة المقراني و الشيخ الحداد

1-الأسباب :

هناك عدة عوامل أدت إلى قيام هذه الثورة :

- ذكرنا سابقا مساعي المعمرين للقضاء على العائلات و الزعامات ذات النفوذ في الأوساط الجزائرية، من أبرزها عائلة المقراني التي نالت نصيبها من التحطيم و الإذلال، كان زعيمها الحاج أحمد المقراني خليفة على منطقة مجانة التي تبعد حوالي 11 كم عن مدينة برج بوعريريج سنة 1838، بعد وفاته سنة 1853 نصب ابنه محمد المقراني* مكانه و لكن بلقب الباشاغا الذي هو أقل قيمة و نفوذا من منصب الخليفة، ثم قامت الإدارة الاستعمارية بتعيين عدة ضباط تواليا في منطقة برج بوعريريج الذين حاولوا مضايقة الباشاغا خاصة في مسألة ضرائب المخالفات التي كان يحصلها. في سنة 1868 أسست السلطات الفرنسية بلدية مختلطة في مدينة البرج و عين المقراني عضوا بسيطا في مجلسها البلدي ليتقلص نفوذه، هذا ما دفع[1] الباشاغا للقيام بردة فعل بعد إهانة أسرته و تحطيم اسم عائلته، و عد هذا سببا من أسباب ثورة 1871.

---

* ولد محمد المقراني ما بين 1810-1820 بمنطقة مجانة ولاية برج بوعريريج من أسرة كبيرة ذات مكانة سياسية بارزة، عينته السلطات الفرنسية باشاغا على منطقة مجانة بعد وفاة والده أحمد المقراني سنة 1853، قدم استقالته من منصبه في 27 فيفري 1871 بعد ما رآه من تعسف من الإدارة الاستعمارية و أعلن الثروة ضدها و استمر في نضاله و تحركاته إلى غاية وفاته في 5 ماي 1871. ينظر : آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسلك للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 48.

[1]- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ثورات القرن التاسع عشر، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 240-241.

- سياسة فرق تسد هذه السياسة الاستعمارية التي غذت بشكل رهيب روح الفتنة بين الأهالي أدت في النهاية إلى إضرام نار الحرب ضد العدو، حيث أن ابن علي الشريف قد حصل على لقب باشاغا شلاطو في 24 سبتمبر 1869 فأصبحت سلطته تمتد إلى صدوق حيث عائلة الحداد و زاويتها الرحمانية الأمر الذي جعلهم هم أنفسهم يخضعون لسلطته، أدى ذلك إلى وقوع صراع بين العائلتين، اتُهم ابن علي بوقوفه إلى جانب النظام المدني حيث السلطة في يد المستوطنين و اليهود، فكان سلوك ابن علي الشريف اتجاه عائلة الحداد أحد الأسباب التي دفعت هذه الأخيرة إلى ثورة 1871[1].
- مأساة المجاعة بين عامي 1867-1868 التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الجزائريين و لم تحاول السلطات الاستعمارية أن تقدم المساعدات الضرورية للمنكوبين، الأمر الذي أقنع الباشاغا محمد المقراني بأن هذه السلطات لا يهمها إلا حماية مصالحها[2]. و منذ سنة 1867 إلى غاية 1870 تراجع الإنتاج الفلاحي بسبب الجراد الذي أتلف المحاصيل الفلاحية بالأراضي التابعة لقيادة المقراني مما اضطره إلى الاقتراض من السماسرة اليهود بفوائد باهظة لمساعدة الفلاحين و المحتاجين حيث اقترض مليون فرنك، لم يستطع الفلاحون تسديد ديونهم للمقراني فارتفعت فوائد الديون فلجأ[3] إلى بيع بعض

[1]- صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012، ص 250.

[2]- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ثورات القرن التاسع عشر ، المرجع السابق، ص 242.

[3]- صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 251.

أملاكه بعد أن رفعت شكوات من اليهود أصحاب الديون و لم تعد هنالك من وسيلة لفك الكرب سوى الحرب[1].

- إصدار مرسوم كريميو الذي رفع من شأن اليهود أمام المسلمين على الأصعدة السياسية و القانونية ما أثار سخط المقراني و غيره من الجزائريين فقال مقولته الشهيرة : " إنني مستعد لوضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ... و لكن، إذا كنت راضيا بطاعة الجنود، فإنني لن أطيع أبدًا أحدًا من التجار أو اليهود"[2].
- لقد رأى المسلمون تساهل وسكوت بعض العسكريين و السلطات في باريس على تصرفات المبشرين في التنصير و استخلصوا الخطر الذي يهدد ديانتهم الأمر الذي أدى إلى الالتفاف حول الطريقة الرحمانية ليعبروا عن رغبتهم في رفض هذه التصرفات التبشيرية، فلا غرابة أن تكون السياسة التنصيرية عاملا في دفع الجزائريين نحو الثورة[3].
- إلى الجانب هذه العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الصعوبات الداخلية للجزائر التي دفعت المقراني إلى الثورة، هناك تأثيرات خارجية من ضمنها الدعاية التي نشطها البروسيون ضد فرنسا و عملوا على إضعاف نفوذها خارج أوروبا و منها الجزائر التي حاولوا استغلال غضب شعبها و دفعه إلى[4]

---

[1]– صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 251.

[2]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 294.

[3]– خديجة بقطاش، مرجع سابق، 151.

[4]– يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 155.

الثورة و كانت تونس المكان الأنسب للتسرب إلى الجزائريين لأن عدد كبير من اللاجئين و المنفيين الجزائريين كانو يستقرون بها[1].

2- تطورها :

ما إن سقط النظام العسكري و تسلم المدنيون السلطة حتى شرع المقراني في الاستعداد للثورة، و يمكن اعتبار تمرد الصبايحية في بلدة مجبر قرب قصر البخاري، و في الطارف و بوحجار و عين قطار قرب سوق أهراس يمكن اعتبارها تمهيدا لثورة المقراني و ذلك ابتداء من 20 جانفي 1871، حيث رفضوا الذهاب إلى فرنسا للقتال أمام الألمان، و قد عرفت هذه التمردات مساهمة فعالة من رجال الطريقة الرحمانية.

في البداية قدم الحاج محمد المقراني استقالته نهائيا من منصب الباشاغوية في 9 مارس 1871، و عقد اجتماعا حربيا موسعا في 14 مارس من نفس السنة مع رجال عائلته و كبار قواده[2]. و بعد أن جمع حوله 3000 رجل أقام معسكره بمدينة مجانة، و وزع المبعوثين في كل الجهات للإبلاغ عن قراره بإعلان الجهاد و بداية الثورة ضد الاستعمار، انطلق في 16 مارس 1871 نحو برج بوعريريج بجيش من الفرسان قدر بحوالي 6 ألاف رجل حيث فرض عليها الحصار 10 أيام[3]، بعد أن فشل المقراني في السيطرة على المدينة انتقل بقواته إلى جبل مريسان "أم الريسان" شمال شرق مجانة و عسكر هناك[4].

---

[1]- يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد، 2009، مرجع سابق، ص 155.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 272.

[3]- مزيان وشن، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007، ص ص 155-156.

[4]- يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد، المرجع السابق، ص 216.

ظلت الثورة ارستقراطية الطباع مقتصرة على قبائل بوسعادة سور الغزلان القبائل و برج بوعريريج في هذه الفترة حاول المقراني دعم جبهته الدفاعية بأنصار آخرين فانضم إليه الشيخ الحداد*[1]، بعدما استدعى مقدميه بالمنطقة للتشاور معهم فأشاروا عليه بإعلانها، كان الاجتماع في 8 أفريل 1871 فحمل السكان السلاح و هجموا على المراكز الفرنسية فقضوا على حاميتي تازملت و أقبو و لم يمضي نصف شهر حتى كان عدد المجاهدين 125 ألف رجل فأمدت ثورة المقراني بنفس جديد[2].

في 12 أفريل 1871 بدأت المعارك بصفة مكثفة قرب جبل تافرطاست شمال مجانة ضد قوات الجنرال سوسي، الذي أحرق كل منازل مجانة ماعدا قصر الباشاغا الذي تمركز فيه، و في 14 أفريل اجتمع المقراني مع كبار رجاله و تم الاتفاق على ضرورة توحيد الصفوف و توعيتهم بخطورة الوضع في ظل الخلافات و مؤازرة الانتفاضة[3]، بعد هذا الاجتماع كلف المقراني أحد قادته للتوجه نحو رأس الوادي حيث يقومون باعتراض النقيب ترانكان Trankane و قد عجز هذا الأخير على مواجهة[4] الوضع و انهزم في معركة فاصلة يوم 18 أفريل 1871 و بتزايد نشاط الثورة بشرق

* اسمه الكامل هو محمد أمزيان بن علي الحداد، استقرت ولد ببلدة صدوق ، و فيها امتهن جده حرفة الحدادة، لذلك أطلقت تسمية الحداد على الأسرة، كان الشيخ الحداد إماما على قرية صدوق و أصبح بعد ذلك خليفة لطريقة الرحمانية، انضم الشيخ الحداد في 8 أفريل 1871 إلى ثورة المقراني فانضم معه الكثير من أتباع الطريقة الرحمانية إلى الثورة، بعد استشهاد المقراني في 5 ماي 1871 بدت الخلافات في صفوف الثوار مما جعل الشيخ الحداد يستسلم في 24 جوان 1871 و حكم عليه بالسجن 5 سنوات في سجن انفرادي ببجاية توفي في أواخر أفريل 1873. ينظر : آسيا تميم، مرجع سابق، ص ص 41-42.

[1]- مزيان وشن، مرجع سابق، ص 156.

[2]- أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2، دار البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص 363.

[3]- يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد، مرجع سابق، ص ص 217-218.

[4]- مزيان وشن، مرجع سابق، ص 162.

إقليم مجانة أصبح الثوار يقتربون من مدينة سطيف، في هذا الوقت أمرت السلطات الفرنسية الجنرال سوسي بالانسحاب من مجانة لنجدة سطيف المهددة بالسقوط من طرف قوات المقراني[1].

لقد كان شهر أفريل شهر انتصارات كبيرة حققها الثوار، فقد استولوا على الأخضرية و ذراع الميزان و البويرة و اقتربوا من بودواو و شرشال، توسع نطاق الثورة حتى شمل سطيف الحضنة الزيبان و الأوراس و في كل هذه الأحداث كان الفرنسيون يخسرون : قتل الكولون، إعدام المتعاونين و الامتناع عن دفع الضرائب و غيرها، إضافة إلى الحصار الطويل و لكن النقطة التي رجحت كفة الفرنسيين على الجزائريين هي التنسيق بين القادة الفرنسيين عكس ما كان بين القادة الجزائريين.

في 5 ماي سنة 1871 عند معركة واد سوفلات فقدت الثورة أميرها المقراني[2]، أثناء محاولته اقتحام مدينة البويرة التي كان يتحصن بها مجموعة من المتحالفين مع قوات الجنرال سيريز، حيث أصيب بأربع رصاصات و هو يؤدي صلاة الظهر مع رفاقه على يد الفصيلة الرابعة من قوات الزواف[3]، و بذلك تلقت الثورة ضربة قوية باستشهاد و كانت هناك محاولة لإخفاء أمر وفاته في البداية عن الثوار، لكن لبعض الوقت فقط ثم تولى أخوه أحمد بومزراق القيادة و حث الناس على مواصلة المقاومة[4].

---

[1]– مزيان وشن، مرجع سابق، ص 162.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص ص 254–255.

[3]– بشير فايد، قادة ثورة المقراني و الحداد أمام محكمة الجنايات بقسنطينة سنة 1872م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة لمين دباغين سطيف 2، مج 5، ع 12، ديسمبر 2017، ص 154.

[4]– Robin Joseph, L'insurrection de la Grande Kabylie en 1871,Henri Charles–Lavauzelle Éditeur militaire , Paris, 1901, pp 343–344.

منذ شهر ماي وصلت نجدات عسكرية قوي لضرب الثورة في معاقلها خاصة ببلاد القبائل و فكت الحصار على عدة مدن كتيزي وزو 11 ماي و دلس و الأربعاء ناث إيراثن و تغلبوا على الثوار في عدة معارك، هذه الانتصارات بثت الفزع لدى الزعماء الرحمانيين فتخاذل سي العزيز الذي لم يكن راضيا أصلا عن تولي بومزراق القيادة و استسلم في 30 جوان 1871، و اعتقل أخوه بعده بيومين و استسلم أبوهما الشيخ الحداد في 13 جويلية 1871، ليتمكن الفرنسيون من فك الحصار عن بجاية شرشال و جيجل، و خمدت الثورة في معظم بلاد القبائل منتصف سبتمبر 1871 بينما تواصلت لبضعة أشهر في كل من البابور و الحضنة، في 20 جانفي 1872 أسر بومزراق عند محاولته الانسحاب إلى الحدود التونسية لتنتهي ثورة المقراني[1].

3- النتائج :

كانت العواقب وخيمة على كل الشعب الجزائري و بوجه الخصوص على عائلتي المقراني و الشيخ الحداد :

استشهد ما بين 60.000 و 100.000 جزائري فيما فقد الفرنسيون 2.686 رجل، كما اعتقل الكثير من المجاهدين و الحكم على الآلاف منهم بالإعدام و السجن المؤبد طالت 6 آلاف جزائري، منهم 500 نفوا إلى كاليدونيا الجديدة[2] في مقدمتهم بومزراق الذي صدر قرار نفيه في 19 أوت 1873 حيث عاش هناك، أعيد إلى الجزائر سنة 1904، و لم يطل به المقام فتوفي يوم 13 جويلية 1905[3].

---

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 297-298.

[2]- مرجع نفسه، ص 299.

[3]- بشير فايد، مرجع سابق، ص ص 160-161.

أما عائلة الشيخ الحداد فقد صدرت الأحكام في حقها يوم 17 أفريل 1873 و جاءت كالتالي :

الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات على الشيخ الحداد، الذي توفي بعد خمسة أيام من صدور الحكم عليه، الحكم بالسجن الفردي لمدة عشرة سنوات على ابنه الشيخ محمد ثم استبدل فيما بعد بالنفي خارج الوطن، و الحكم بالنفي خارج الوطن كذلك على ابنه الآخر سي عزيز[1].

كما صادرت السلطات الاستعمارية أملاك القبائل الثائرة فبعد عشرة أيام من انطلاق الانتفاضة أي يوم 25 مارس 1871 صدر قرار من السلطات الفرنسية لوضع كافة أملاك الحاج محمد المقراني تحت الرقابة القضائية، و كذا أملاك كل من التحق بالمقراني و بدأ في تطبيق هذا القرار يوم 5 أفريل 1871 استمرت مصادرات ممتلكات المقراني و أعضاء عائلته حتى النصف الثاني من سنة 1873، أما أملاك الشيخ الحداد و ابنيه فقد تم جردها و قد صودرت كلها بقرار إداري في 16 سبتمبر 1871[2]. و قد أثار رين الذي كان رئيس سابق في المصلحة المركزية لشؤون الأهالي في الحكومة العامة إلى الإحصاء الرسمي حول عدد المجموعات المشاركة في الثورة " دواوير، أعراش إلخ ..." بلغ 761030 نسمة، و بلغت الغرامة المفروضة عليهم 36.582.298 فرنك و صادرت الدولة لهم 446.406 هكتار، و الخلاصة أن مقاومة المقراني كلفت الجزائريين 63.212.252 فرنك راح منها 19 ملون فرنك إلى[3]

---

[1]– بشير فايد، مرجع سابق، ص ص 160–161.

[2]– الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد، ط1، دار الأمة، الجزائرية، 2007، ص ص 110–111.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 269.

الفرنسيين الذين عدوا ضحايا الثورة. لقد كان قمع انتفاضة عام 1871 أشبه بالعمل الانتقامي أكثر منه من تطبيق عقوبات تتناسب مع العمل المرتكب[1].

ثانيا : مقاومة الشيخ بوعمامة

كان الجنوب الوهراني عام 1881 شبه مستقل في أوضاعه الداخلية، لم يكن هناك إلا عدد ضئيل من المعمرين يستقرون ببعض المراكز، و مركز عسكري واحد للجيش الفرنسي في مدينة البيض، و بنهاية ثورة أولاد سيد الشيخ الأولى 1864 عين سي سليمان بن قدور زعيم الغرابة آغا على البيض و حميان سنة 1868 بنصيحة من الجنرال شانزي.

تسبب هذا الأمر في وقوع خصام بين سي معمر بن الشيخ الطيب رئيس فرع الشراقة و فرنسا و بين الآغا سي سليمان تسبب في وضعه تحت الإقامة الجبرية بعين تموشنت، ثم فر إلى المغرب الأقصى في أفريل 1873 مع معظم أسرة أولاد الشيخ و قد دأبوا على مهاجمة من بقي في الجزائر من القبائل الموالية للفرنسيين، مما أدى إلى وقوع مشاكل داخل أفراد هذه الأسرة، الأمر الذي استغلته فرنسا لصالحها[2]. هكذا كانت الأوضاع بالجنوب الوهراني قبل اندلاع مقاومة الشيخ بوعمامة*.

---

* ولد محمد بن العربي المدعو بوعمامة بقصر الحمام الفوقاني من واحات الفجيج على الحدود الجزائرية المغربية سنة 1840، تعلم تعاليم الدين و مبادئ اللغة العربية و حفظ القرآن الكريم، في سنة 1875 انتقل هو و عائلته إلى مغرار التحتاني و أنشأ زاوية لتعليم القرآن و دراسة المسائل الفقهية و هناك اشتهر اسمه و كثر أتباعه، في مارس 1880 أصدرت السلطات الفرنسية أمرا باعتقاله. و قامت السلطات الفرنسية بحرق زاويته و إتلاف ممتلكاته، بعدها انتقل إلى المغرب الأقصى إلى غاية وفاته في 7 أكتوبر 1908. ينظر آسيا تميم، مرجع سابق، ص49.

[1]– Robin Joseph, op.cit. p 518.

[2]– يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق، ص ص 297–298.

1-أسبابها :

من المعروف عن ثورة بوعمامة أنها أطول الثورات الجزائرية التي اندلعت في وجه الاحتلال الفرنسي ذلك أنها دامت قرابة ربع القرن من أفريل 1881 إلى غاية 7 أكتوبر 1908 السنة التي توفي فيها قائدها[1].

- الخصومات التي نشأت بين أفراد أسرة أولاد سيد الشيخ بين صفي الشراقة و الغرابة، و استغلال السلطات الاحتلال و ضباط المكاتب العربية لهذا الوضع لتغذية و إثارة الفرقة و الشقاق الأمر الذي جعل بوعمامة يدرك مدى خطورة هذه المشكلة.
- أثر دعوة جمال الدين الأفغاني و حركة السلطان عبد الحميد الثاني للم شمل المسلمين في إطار الجامعة الإسلامية، في تفكير بوعمامة باعتباره رجل دين متحمس و عليه أن يقوم بحركة ثورية لتخليص بلاده من وطأة المستعمر الفرنسي الأوروبي المسيحي الذي سيعرقل الاتحاد بين المسلمين.
- الدعوة السنوسية التي كانت نشطة في المناطق الصحراوية من الحدود المصرية شرقا إلى المغربية غربا، و التي كانت تبث أفكار لدحر و محاربة الاحتلال الفرنسي خاصة و الأوروبي عامة، متأثرة بالحروب الصليبية التي تشنها روسيا و الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية خاصة الحرب الروسية التركية عام 1877[2].

---

[1]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881-1908 (جانبها العسكري / 1881 - 1883)، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 7.

[2]- يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى للنشر، عين مليلة الجزائر، 2009، ص 238.

- رحيل الجيش الفرنسي عن المنطقة الوهرانية إلى تونس سنة 1881 للمشاركة في احتلالها، دفع بوعمامة لإعلان ثورته لأنه رأى أن خلو البلاد من القوات العسكرية سيساعده في نجاح حركته[1].
- سوء تصرف الإدارة العسكرية و المدنية تجاه سكان دائرتي آفلو و البيض، الذين منعوا من الترحال الموسمي نحو الجنوب كما هي عاداتهم، بحثا عن المراعي لمواشيهم و وقايتها من شدة البرد السائد بتلك المنطقة و ذلك لسنتين متتاليتين 879-1880 و 1880-1881، مما أدى إلى موت مواشيهم بأعداد كبيرة، و بلغت نسبة الخسارة في منطقة آفلو وحدها 80% فكانت الضرورة إلى التخلص من تسلط الإدارة الاستعمارية[2].
- أما السبب المباشر فهو مقتل الضابط واين برونر الفرنسي برتبة ملازم أول الذي كان في مهمة اعتقال الطيب الجرماني أحد أقرباء بوعمامة و مقدميه حدث ذلك في 22 أفريل 1881 فاشتعلت الثورة.

2-مراحل المقاومة :

مرت مقاومة بوعمامة بثلاث مراحل مهمة، فكانت البداية بمرحلة القوة امتدت هذه المرحلة من 22 أفريل 1881 إلى أفريل 1882[3]، شهدت حدثين هامين كانا في صالح الشيخ بوعمامة و هما معركة مولاق في 19 ماي 1881 في منطقة بين النعامة و الأبيض سيد الشيخ، واجه فيها المجاهدون الجيش الفرنسي بقيادة الكولونيل[4]

---

[1]- يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، مرجع سابق، ص 238.

[2]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881-1908، مرجع سابق، ص 47.

[3]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 306-307.

[4]- أسيا تميم، مرجع سابق، ص49.

إينوسونتي و تمكن بوعمامة و رجاله من الانتصار بالمعركة و تسببوا في خسائر مادية و بشرية للفرنسيين.

أما الحدث الثاني في هذه المرحلة تمثل في مسيرة الشيخ نحو التل و التي دامت 23 يوما من 30 ماي إلى 21 جوان 1881، حيث مر بالبيض و فرندة ثم سعيدة و عاد ثانية إلى الجنوب الغربي، كانت مسيرة ناجحة لم يتمكن المستعمر من إيقاف الشيخ بوعمامة و اجتاز الحد الفاصل بين التل و الصحراء بنجاح و وصف العدو عملية الشيخ آنذاك بالعملية الجريئة[1]، دمرت من خلالها مشاريع الجيش الفرنسي و سلطات الاحتلال مثل قطع و إتلاف خطوط التلغراف بين البيض و فرندة، قطع السكة الحديدية و طرق المواصلات و مراكز المراقبة و التجسس، كما أضروا بمراكز الشركات الفرنسية الأوروبية في مجالات عدة في قطاع الحلفاء و المناجم و المحاجر و مواقع التصدير للحبوب و الخضر نحو فرنسا و أوروبا، و الهدف من ذلك تقويض الاستعمار و منعه من استغلال ثروات و خيرات الجزائر لصالح فرنسا و الأوروبيين[2].

كانت المرحلة الأولى في صالح الشيخ بوعمامة على الصعيدين الشعبي و العسكري، فتمكن بوعمامة من كسب ثقة بعض القبائل و جرها إلى العصيان و الثورة، أما على الصعيد العسكري فقد حقق عدة انتصارات إضافة إلى المسيرة التي حير بها القادة العسكريين الفرنسيين، حتى أن البعض منهم كان يتجنب مجابهته و تعرض سبيله. لكن هناك عدة عوامل ساهمت في تراجع الثورة منها: [3] حصر السلطة الفرنسية للثورة داخل نطاق الصحراء، و عداء بعض القبائل الصحراوية،

[1]– أسيا تميم، مرجع سابق، ص49.

[2]– منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 271.

[3]– عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881–1908، مرجع سابق، ص ص 31–32.

تصدع موقف أولاد سيد الشيخ إضافة إلى قوة المراكز الفرنسية التي أقيمت في عين الصفراء و غيرها، و الخط الحديدي المزمع إيصاله إلى كولون بشار كان من عوامل عزل الثورة نحو أقصى الجنوب الغربي[1].

أما المرحلة الثانية فاتسمت بالهدوء و تغليب النشاط السياسي من 1882 إلى غاية 1896 في هذه المرحلة و تحت ضغط الفرنسيين اضطر بوعمامة للانسحاب نحو واحات "فقيق" أسس فيها زاوية عام 1884 و قل نشاطه و تفرق معظم أتباعها فاكتفى بمراسلة القبائل الجزائرية و القادة العسكريين الفرنسيين و القيَّاد للحفاظ على نفوذه و كسب ولاء الجزائريين، كما وجه بعض الغارات للقوات الفرنسية و اعترض قوافلها[2].

أما المرحلة الثالثة فتميزت بالنشاط المتقطع و دامت من 1896 إلى غاية 1908، في هذه الفترة عاد بوعمامة إلى فقيق داخل المغرب، و قد حاولت السلطات الفرنسية مراوغته عن طريق المفاوضات ليساعد في مد نفوذها إلى الصحراء، رفض ذلك و واصل استعداداه لتنظيم المقاومة و قد لقي بفقيق مناصرة و تشجيعا من قبل زعماء القبائل، و بتدخل من السلطات الفرنسية ساءت العلاقة بين الشيخ بوعمامة و السلطان المغربي الذي من بوعمامة مغادرة بلاده، الأمر الذي جعل بوعمامة يعلن الحرب عليه فتحالف مع الجيلالي الزرهوني و قد نقل قواته إلى الشمال و خاض عدة مواجهات في منطقة وجدة عامي 1904 و 1906، و شارك مع الزرهوني دخول[3] وجدة يوم 29 جانفي 1905 لكن القوات المغربية المتحالفة مع القوات الفرنسية ردتهم،

---

[1]– عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881–1908، مرجع سابق، ص ص 31–32.

[2]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 308.

[3]– عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 81–82.

فاختار بوعمامة أن يتراجع بقواته إلى منطقة الحدود و واصل مقاومته حتى وفاته في أكتوبر 1908[1].

3- **نتائجها** :

تعتبر ثورة بوعمامة من أعنف و أطول الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر، وقد خلفت نتائج و انعكاسات مهمة فوقفت في وجه سياسة الجمهورية الثالثة الهادفة إلىاحتلال الجزائر و الانطلاق منها لإخضاع المغرب العربي و إفريقيا الغربية، كما كانت حركة بوعمامة حركة دينية سياسية منطلقها الزاوية الشيخية ذات النفوذ الروحي و التأثير السياسي الواسع، وكان شعارها رفع راية الجهاد ضد المحتلين[2].

كما ترتب عن هذه المقاومة استمرار الحكم العسكري في الصحراء و تدعيمه، تجدد الصراع بين الجناحين العسكري و المدني في الجزائر، إضافة شعور الولاة العامين بضرورة مراجعة اتفاق 8 مارس 1845 بشأن الحدود الجزائرية الغربية و تحديد معالمها بشكل واضح و كامل خاصة بالنسبة للناحية الواقعة جنوب قصور فقيق التي يراها الفرنسيون بأنها غير واضحة المعالم في نص الاتفاق الذي اعتبرها منطقة غير آهلة، و القضاء على خرافة انتهاء عهد الثورات في الجزائر بفشل ثورة المقراني 1871 و انتفاضة الأوراس 1879[3].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص81-82.

[2]- مرجع نفسه، ص 82.

[3]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881-1908، مرجع سابق، ص ص 32-33.

ثالثا : ثورات شعبية أخرى

1- **ثورة أولاد سيد الشيخ :** عندما وقعت الحرب البروسية الفرنسية سنة 1870 كانت انتفاضة أولاد سيد الشيخ كالنار في الرماد و عادت لها الفرصة عندما ضعف الجيش الفرنسي في أوروبا[1]، حيث قام الأعلى بن بوكر بن حمزة بخوض معركة فوليلا في 13 مارس 1871 ثم في سبتمبر 1871 خاض معركة أخرى ضد الاستعمار الفرنسي و كانت أكبر عددا و عدة من جيشه فأجبر على الفرار إلى الساورة و ظل هناك حتى وفاته 1886[2].

2- **ثورة محمد بن تومي بوشوشة :** من مواليد سنة 1827 في بلدة الغيشة بجبال العمور من أسرة فقيرة، عاش منذ صغره حياة الرعي و الفروسية، تعلم ماتيسر من القرآن كان من ضمن ثوار أولاد سيد الشيخ[3].

من العوامل التي ساهمت في قيام مقاومة بوشوشة منها ثورة أولاد سيد الشيخ سنة 1864، و مجاعة 1867، و كذلك هزيمة الفرنسيين أمام الألمان عام 1870، يضاف إلى هذا الانقلاب الذي قام به اليساريون ضد النظام الإمبراطوري و إعلانهم قيام الجمهورية الثالثة، و وقوع الصراع بين المدنيين العسكريين حول الحكم، أيضا صدور القرار الشهير القاضي بتجنيس اليهود الجزائر بتاريخ 24 أكتوبر 1870[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، ، خلاصة تاريخ الجزائر المقومة و التحرير 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007، ص 59.

[2]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 145.

[3]- أسيا تميم، مرجع سابقن ص 46.

[4]- عبد القادر الميلق، مقاومة الشريف بوشوشة من خلال الكتابات الفرنسة كتاب "لويس رين" الموسوم بـ : تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية و الحضارة، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، مج1، ع1، جانفي 2019، ص 125.

أسس بوشوشة حركة توارق بالصحراء المناهضة للاستعمار و بدأت حركته تنتشر عام 1870، و استولى على المنيعة في شهر أفريل 1870 و ظل بوشوشة يشن هجماته على مراكز العدو و على الموالين له. في 2 جانفي 1871 خاض معركة ضد القوات الفرنسية التي استولت على زمالته و شرعت في ملاحقته إلى أن وقع أسيرا في معركة جنوب عين صالح يوم 13 مارس 1874 أودع السجن شهورا ثم حكم عليه بالإعدام بمعسكر الزيتون بضواحي قسنطينة و نفذ فيه الحكم يوم 29 جوان 1875.[1]

3- **ثورة الصبايحية** : لم يكن الصبايحية يمثلون جندا نظاميين و لكنهم كانوا عبارة عن أسلاك شرطة ثابتة تستعمل بصورة استثنائية في الحملات العسكرية عبر التراب الجزائري، و كانت وزارة الحرب الفرنسية قد أصدرت قرار ترحيلهم إلى فرنسا للمشاركة ضد الألمان في سبتمبر 1870، فأعلنوا انتفاضتهم و رفضهم لهذا القرار لهذا القرار. جرت الأحداث الأولى لهذه الانتفاضة في يومي 20 و 23 جانفي 1871 بمجبر 13 كم شمال شرق بوغار و بعين عطار 22 كم جنوب شرق سوق أهراس حيث كانت تعسكر زمالة الصبايحية، بدأت القضية بفرار المئات من الجنود من لجيش و تم اغتيال ضابط صف و عريف من الجيش الفرنسي، لكن سرعان ما تم إخماد هذه الانتفاضة[2]. و أصدرت السلطات الاستعمارية بحقهم أحكام بالإعدام و صادرت أملاكهم و الأراضي التابعة لهم[3].

---

[1]- صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 235.

[2]- شارل أندي جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871، تر: جمال فاطمي و آخرون، ط1، مج1، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص ص 775-776.

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 146.

4- **ثورة واحة العمري 1876** : تقع واحة العمري على بعد 48 كم جنوب غرب بسكرة اندلعت فيها ثورة مسلحة في ربيع عام 1876 لعدة أسباب أهمها سوء سلوك سياسة الفرنسية تجاه السكان، فبعد القضاء على ثورة بوشوشة أعادت السلطات الفرنسية تنظيم إدارة المناطق الصحراوية و أعطت نوعا من الحرية الذاتية للمنطقة غير أن هذه السياسة لم تنجح بسبب سياسة الدس و الإيقاع التي طبقها ضباط المكاتب العربية خاصة بين عائلتي بن قانة و عائلة بوعكاز مستغلين الخصومة التقليدية بينهما، و على كل حال فإن سكان الصحراء كانوا يكنون كرها للاحتلال الفرنسي و يرغبون في التخلص منه كل ما سنحت لهم الفرصة لأنهم عانوا كثيرا من سياسة المطاردة و التشريد[1].

تزعم هذه الحركة هذه الحركة الشيخ محمد يحيى بن محمد و كان عمره آنذاك خمسة و ثلاثين عاما، عزم على حمل السلاح و كان شيخ الواحة أحمد بن عايش من أكبر دعاته للجهاد و قد استجاب له سكان المناطق المجاورة، و في يوم 11 أفريل 1876 التقت قوات محمد يحيى حوالي 2100 رجل و قوات المحتل في معركة واحة العمري استشهد خلالها محمد يحيى و خمسون من المجاهدين و حاصر الفرنسيون الواحة و حمل لواء الجهاد أحمد بن عايش، تعززت القوات الاستعمارية بعد وصول النجدات من قسنطينة و بوسعادة و حوصرت الواحة فلا شيء يدخل أو يخرج، تهاطلت القذائف عليها فكانت بحق حرب إبادة و جريمة من جرائم الاستعمار، اضطر السكان إلى الاستسلام[2]، إلا أن الجنرال كارتيري قام بتخريب الواحة و نفى الكثير من سكانها من بينهم أحمد بن عايش الذي كان محكوم عليه بإعدام و أجبر الباقون على

[1]- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق، ص ص 275-276.

[2]- صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 255.

الهجرة إلى المناطق الأخرى، بالإضافة إلى الغرائم الباهظة التي فرضت عليهم قدرت بـ 192200 فرنك، و صودرت منهم 492 بندقية، كما فرضت السلطات الاستعمارية غرامات أخرى على سكان الزيبان بلغت 44200 فرنك و أرغم الكثير منهم على القيام بأعمال السخرة في مد الطرق بين باتنة و بسكرة[1].

5- ثورة الأوراس 1879 :

تكتسي ثورة سنة 1879 التي وقعت بالأوراس بقيادة محمد بن عبد الرحمن من قرية جار الله أهمية خاصة، ذلك أنها جاءت في وقت ساد فيه الاعتقاد في الأوساط الاستعمارية بنهاية عهد المقاومة الجزائرية و الثورات الشعبية و بخضوع الجزائر للاستعمار بصفة نهائية[2].

كان وراء ثورة الأوراس عوامل عدة، فقد اشتد النظام العسكري على السكان و قهرهم و إذلالهم و احتقارهم بشتى الوسائل، و هو الحال في سائر البلاد و اشتد أكثر في البوادي و الأرياف و الجبال.أما اقتصاديا فقد كان السكان في هذه الفترة بمنطقة الأوراس كما في غيرها من المناطق يعانون أوضاعا سيئة فلقد اشتد القحط و الجفاف و قل الإنتاج الحيواني و الفلاحي وزادت جباية الضرائب ضدهم و عانوا كذلك من السماسرة اليهود و الأوروبيين في رفع نسب الفوائد و ربا الديون و القروض التي كانوا يأخذونها منهم ليواجهوا بها مشاكل الحياة و الواجبات المفروضة عليهم[3].

---

[1]- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق، ص 284.

[2]- عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1896، ص 5.

[3]- جمال يحياوي، تاريخ قسنطينة من خلال مجلة الأصالة -حاضرة الأوراس-، ط1، ج3، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2015، ص ص 239-240.

في الجانب الاجتماعي كان هناك صراع و خصومات حادة بين عائلة بن قانة و عائلة بن شنوف حول السيطرة و النفوذ السياسي و القبلي، فقد حرض جماعة بن شنوف السكان ضد أولاد بن قانة حتى يثبتوا للسلطات الفرنسية عجزهم عن أداء مهامهم و وظائفهم فتعزلهم، و يفسح المجال لأولاد بن شنوف ليحتلوا مكانتهم[1].

اندلعت شرارة الثورة يوم 30 ماي 1879 بمقتل شخص من الدوائر و جرح آخر من الحمام على بضع كيلومترات من أريس و ذلك عندما حاولا اعتقال محمد ابن عبد الرحمن* زعيم هذه الثورة.و قد مرت بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى تميزت بمواجهة القيّاد و كانت في صالح الثائرين من ناحية القضاء على ممثلي السلطة العسكرية و من ناحية اتساع نطاق الثورة، كما عمل محمد ابن عبد الرحمن على حث السكان من أجل الانضمام إليه و حمل السلاح و إعلان الجهاد و تعميمه، كما طلب من بعض كتابه إيصال الرسائل إلى قبائل زواوة في جرجرة و الغرض منها هو توسيع دائرة المقاومة[2].

شهدت المرحلة الثانية مواجهات مع الجيش الفرنسي الذي أحس بخطورة الوضع فتدعم هذا الأخير بإمدادات ضخمة، كما عمل على إدخال الرعب في نفوس السكان

---

[1]– يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق، ص ص 288–289.

* هو الشيخ محمد صالح بن عبد الرحمن المدعو بن جار الله، و كان السكان يلقبونه بالشيخ بوبرمة، ولد حوالي عام 1849 بقرية جار الله من عرش بني بوسليمان، ينتمي إلى الطريقة الرحمانية، كان إماما بجامع قرية الحمام و شيخا للزاوية بها، استطاع أن ينشر نفوذه على العديد من القبائل و يشحنهم بروح المقاومة و الجهاد ضد العدو الفرنسي، و مع مطلع سنة 1879 تهيأت كل الظروف لاندلاع هذه المقاومة الشعبية بزعامته. ينظر أسيا تميم، مرجع سابق، 44.

[2]– عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، مرجع سابق، ص ص 43–44.

ليثنيهم على الالتحاق بالمقاومة، و طوق الأوراس من جهاته الثلاث تحت القيادة العامة للواء فرجمول Forgemol [1].

في 9 جوان 1879 هاجم المجاهدون مركزا محصنا يدعى الأرباع و كانت تحميه عدة فرق من القناصة و الخيالة و الرماة، استشهد في هذه المعركة التي أصبحت تسمى معركة الأرباع 122 و قتل من الفرنسيين 15 و جرح 30، فكانت المعركة حاسمة تقرر فيها مصير الثورة التي وجدت نفسها تواجه قوات ضخمة تحركت في عدة طوابير من قسنطينة باتنة بسكرة و خنشلة في المقابل كان عدد الثوار ما بين 800 و 900 رجل و 50 فارسا[2].

بعدها دخلت الثورة مرحلتها الأخيرة، مرحلة تضييق الخناق على المجاهدين بدءًا من 17 جوان إلى 27 منه[3]، نتيجة لاشتداد ضغط القوات الفرنسية و كثرة تخريباتها، انسحب محمد بن عبد الرحمن و أنصاره إلى الجنوب الشرقي و من هناك عبروا الحدود إلى منطقة الجريد بتونس و قد فقدوا حوالي 300 شخص في الطريق ماتوا كلهم جراء الجوع و شدة الحرارة ، عثرت القوات الفرنسية التي كانت تلاحقهم على جثثهم[4].

لم تلبث الثورة أن سكنت نتيجة الضربات القاسية من كل صوب، و كعادة السلطات الفرنسية فإنها طبقت عقوبات صارمة ضد السكان فصادرت الأملاك بصورة جماعية و فرضت غرامات حربية، زادت أحيانا عشرين مرة عن الضريبة العادية، كما

---

[1]– عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، مرجع سابق، ص 45.

[2]– صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، مرجع سابق، ص 258.

[3]– عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، مرجع سابق، ص 49.

[4]– يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، مرجع سابق، ص 294.

نكب السكان في قطعان مواشيهم و أغنامهم و احتجزت رهائن منهم حتى تستوفي الضرائب و العقوبات[1].

في نفس الوقت قام الباي التونسي بتسليم محمد بن عبد الرحمن زعيم الثورة مع رفاقه إلى السلطات الفرنسية و التي بدورها قدمتهم أمام مجلس عسكري لمحاكمتهم في شهر جوان 1880 و في 26 جوان أصدر المجلس أحكامه ضدهم، فحكمت على أربعة عشر شخصا بالإعدام من بينهم زعيم الثورة، سبعة أشخاص بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات، شخصان بالإقامة الجبرية لمدة خمس سنوات و ستة عشر شخصا أطلق سراحهم، بعد صدور الأحكام حاولت السلطات الفرنسية أن تتظاهر بالرأفة فعوضت الأحكام الخاصة بالإعدام إلى الأشغال الشاقة[2].

أثبتت هذه الثورات و الانتفاضات التي وقعت في الجزائر أن الجزائريين قد تصدوا لقوات الاحتلال، و حاولوا باستمرار أن يناضلوا من أجل استرداد السيادة و إجبار العدو على مغادرة الجزائر و تركها لسكانها الأصليين، لكن قوة العدو و تفوقه في السلاح، و حيله المعروفة بانتهاج سياسة "فرق تسد" و استيلائه على ثروات الجزائريين ساهمت في إضعاف المقاومة الجزائرية و تخفيف حدتها[3].

---

[1]– محمد العيد مطمور، الغزو و الاحتلال الفرنسي للأوراس و أثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844– 1884)، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 10، نوفمبر 2006، ص 95.

[2]– يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، مرجع سابق، ص ص 295–296.

[3]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 151.

الخاتمة

خاتمة :

في ختام دراستنا لموضوع أثر الحرب الفرنسية البروسية 1870 على الوضع العام في الجزائر تبين لنا :

- أن القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر شهدت تغيرات جذرية في خارطتها السياسية، نتيجة وجود لعدم استقرار سياسي لعديد من الدول تزامنا مع تنامي القوميات التي تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها.
- سار البروسيون نحو تحقيق الوحدة الألمانية بسعي لضم كل الأقليات الجرمانية حتى و لو استدعى الأمر شن حروب على البلدان المجاورة، و قد تجسدت هذه المساعي على يد المستشار الألماني أتو فون بسمارك، الذي عرف بدهائه السياسي و الدبلوماسي و استطاع استدراج فرنسا لإعلان الحرب على بروسيا في 19 جويلية 1870.
- حققت الجيوش البروسية انتصارات كبيرة على الجيش الفرنسي بفضل التحضير الجيد و التخطيط العسكري المحكم و الجاهزية الحربية، خاصة من ناحية الأسلحة التي اعتبرت الأحدث في تلك الفترة، عكس الجانب الفرنسي الذي أعلن حربا غير مستعد لها تحت قيادة نابليون الثالث، الذي انساق خلف استفزازات بسمارك.
- كانت معركة سيدان في 1 سبتمبر 1870، و التي انتهت بهزيمة ساحقة للفرنسيين حاسمة في تقرير مصير الحرب، إذ عجلت بسقوط النظام الإمبراطوري و إعلان قيام الجمهورية الثالثة.
- في جانفي 1871 أعلن قيام الرايخ الألماني الثاني و تنصيب الملك البروسي ويليام الأول إمبراطورا على ألمانيا، و في 26 فيفري 1871 أجريت مفاوضات بين ألمانيا و فرنسا انتهت بتنازل فرنسا عن إقليمي الألزاس و اللورين.

- لقد كانت سنة 1870 سنة مهمة في تاريخ العالم، بحيث استكملت ألمانيا وحدتها و انهارت فرنسا كأولى دول القارة الأوروبية من الناحية الحربية.
- في الجزائر ارتبط الوضع ارتباطا وثيقا بما حدث في فرنسا، فقد شهدت الفترة الممتدة من شهر جويلية 1870 إلى غاية مارس 1871 عدم استقرار لنظام الحكم الفرنسي الاستعماري بالجزائر، و لعل تعاقب أربعة حكام على الجزائر في تلك الفترة القصيرة لدليل على تخبط الإدارة الاستعمارية المتأثرة بمجريات الحرب.
- استغل المعمرون الأوروبيون في الجزائر فرصة سقوط نابليون الثالث و نظامه الإمبراطوري الداعم للحكم العسكري بالجزائر لممارسة ضغوطاتهم على حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة من أجل إقامة نظام سياسي يخدم مصالحهم.
- كما اتضح لنا من خلال بحثنا أن الجمهورية الفرنسية الثالثة لم تكن اندماجية، فمجمل التغييرات التي حصلت كانت برغبة من الكولون و في مصلحتهم، و لخدمة مصالح فرنسا الاستعمارية بداية من تطبيق النظام المدني سنة 1870 وصولا إلى قانون 19 ديسمبر 1900 الذي مكن المستوطنين من الحصول على الاستقلال المالي.
- إقامة النظام المدني أدى إلى سيطرة المستوطنين، و إزاحة الجزائريين عن السلطة حيث تقلص نفوذ الزعامات المحلية.
- أصدرت الجمهورية الفرنسية الثالثة سلسلة من القوانين الإدارية لإرهاب الجزائريين و إحكام سيطرتها على الجزائر و إدماجها بفرنسا، فكان من أهم هذه المراسيم مرسوم كريميو الخاص بتجنيس يهود الجزائر الذي خلق شرخا بينهم و بين المسلمين، ثم قانون الأهالي سنة 1881 الذي جرد الجزائريين من كافة حقوقهم كما عرضهم للقمع و الاضطهاد و مختلف العقوبات، ثم قانون الاستقلال المالي الذي

مكن المعمرين من التصرف المطلق في موارد البلاد و أدى إلى حرمان الجزائريين من أبسط حقوقهم المعيشية.

- تميزت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة بإنهاء العمل بالقوانين الجزائرية في مجال القضاء المستمدة من الشريعة الإسلامية، و إحلال القوانين الفرنسية محلها بدءًا بنظام المحلفين من خلال مرسوم 28 أكتوبر 1870، و أدخلت مصطلحات جديدة مثل محاكم الجنايات و محاكم العرف و المحاكم الابتدائية و غيرها، الغرض منها التهجم على إحكام الأحوال الشخصية للمسلمين و تعطيل جهاز القضاء الإسلامي.
- خلقت سياسة الاستيطان حالة لا توازن اجتماعي بين المعمرين و المسلمين الجزائريين، حيث مكنت المستوطنين من الاستيلاء على أراضي الجزائريين عن طريق المصادرة و بناء القرى الاستيطانية لتثبيت العنصر الأوروبي المستقدم بكثرة من أجل توفير الدعم البشري أمام الجزائريين الذين أصبحوا خاضعين بصفة تامة لسلطة المستوطنين، و تردّت أوضاعهم الصحية و المعيشية بشكل رهيب نتيجة للمجاعات و الأوبئة التي حلت بهم بصفة متلاحقة سنوات 1876 و 1877 1878 و 1893، ما أدى إلى كارثة ديمغرافية في صفوف الجزائريين.
- تسخير الاقتصاد الجزائري لخدمة اقتصاد فرنسا من خلال توسيع المحاصيل النقدية و استغلال الثروات المنجمية و إرهاق كاهل الجزائريين بالضرائب، هذه السياسة كانت لها نتائج و خيمة على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين حيث صعب عليهم توفير حتى المواد التموينية الأساسية فانتشرت المجاعة و سوء التغذية.
- حرمان الجزائريين من التعليم بإغلاق المدارس العربية الفرنسية، و أصبحت المهمة التعليمية تحت سيطرة المستوطنين الذين رأوا أن تعليم الجزائريين سيخلق لديهم

الوعي و اليقظة و مقاومة المستعمر و المطالبة بالحقوق السياسية، فحرصوا أن يبقى الجزائريون بدون تعليم.

- أدركت السلطات الفرنسية ما مدى أهمية الدين الإسلامي في وحدة المجتمع الجزائري، فعملت على تفكيكه عن طريق حركة التنصير و التبشير و وظفتهما كأداة للتغلغل في المجتمع الجزائري المسلم سعيا منها في التأثير على عاداته و تقاليده.
- قوبلت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة بالرفض من قبل الجزائريين، فقامت عدة ثورات مضادة للحكم المدني، قادها زعماء القبائل و العائلات ذات النفوذ في المجتمع الجزائري، كعائلتي المقراني و الحداد في شرق البلاد و أولاد سيد الشيخ ومن بعدهم بوعمامة في الجنوب الوهراني.
- أن ثورة المقراني كانت ردا قويا على سياسة فرنسا الاستعمارية في انتزاع أراضي الجزائريين و محاولة طمس هويتهم، على رغم من قصر مدتها إلا أنها عمت قرابة نصف مساحة الجزائر و هددت بشكل معتبر الوجود الفرنسي، رغم أنها قمعت بشدة إلا أنها كانت شعلة لثورات أخرى كثورة واحة العمري سنة 1876، و ثورة ابن جار الله بالأوراس 1879.
- ثورة بوعمامة اعتبرت أفضل رد على خرافة انتهاء عهد الثورات في الجزائر ذلك بعد فشل ثورة المقراني و الأوراس، فكانت من أعنف و أطول الثورات الشعبية التي جابهت المستعمر و وقفت في وجه سياسته، فلم يتعزز الوجود الاستعماري بالصحراء إلا بانتهائها عام 1908.
- أثبتت هذه الانتفاضات أن الجزائريين لم ييأسوا أبدا من مقاومة المحتل بالرغم من قوته و تفوقه في السلاح و حيله و انتهاجه لسياسة فرق تسد.

- كعادة السلطات الفرنسية فإنها طبقت عقوبات صارمة ضد السكان الذين شاركوا و دعموا تلك الثورات فصودرت أملاكهم بصورة جماعية، و فرضت عليهم غرامات حربية كما تعرضوا للقمع و التعذيب و حرموا من كل حقوقهم السياسية حتى تحولوا إلى سجناء داخل وطنهم و نفي الكثير منهم خارج البلاد.
- إن النظام المدني الجمهوري في الجزائر كان أكثر استغلالا و أكثر عنفا من النظام العسكري، لأنه فتح كل الأبواب أمام المستوطنين ليفرضوا إرادتهم و سيطرتهم على الجزائريين و تحويلهم من ملاك إلى مجرد عاملين، و إجبار الكثير منهم إلى الهجرة بحثا عن عيش أفضل.

الملاحق

الملاحق :

الملحق رقم 01 : كرونولوجيا السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900[1]

1870	
08 جانفي	صدور مروم إعادة تنظيم القضاء الإسلامي
24 أكتوبر	صدور مرسوم كريميو Cremieux
25 مارس	صدور قرار مصادرة كل أملاك الحاج محمد المقراني
1872	
ماي - جويلية	الإدارة الفرنسية تعمم قرار المصادرة على القبائل المشاركة في المقاومة
1873	
26 أفريل	صدور قانون فارني Warnier
1874	
17 جويلية	صدور قانون لمحاربة الحرائق
11 سبتمبر	صدور قانون الأهالي في الجزائر
1875	
29 جوان	السلطات الفرنسية تعدم الشريف بوشوشة في قسنطينة
1879	
جوان	قمع مقاومة الأوراس ومصادرة أملاك الثوار
1881	
28 جوان	نشر قانون الأهالي والشروع في تطبيقه
30 أكتوبر	الإدارة الفرنسية تفرنس التعليم بإصدار قانون يتضمن شروط المدارس الإبتدائية
1889	
17 أفريل	إصدار مرسوم حول القضاء الإسلامي يتضمن تعيين القضاة المسلمين
1892	
18 أكتوبر	مرسوم يتضمن التعليم (1)

[1]- محمد الحمري، مرجع سابق، ص 116.

الملحق رقم 02 : المستشار الألماني بسمارك[1].

الملحق رقم 03 : كريميو صاحب مرسوم 24 أكتوبر 1870 المتعلق بتجنيس يهود الجزائر[2].

[1]– جورجي أفندي يني الطرابلسي، مرجع سابق، ص 8.

[2]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 241.

الملحق رقم 04 : وصول المستوطنين من الألزاس و اللورين إلى قسنطينة عام 1871[1].

[1]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 291.

الملحق رقم 05 : استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين[1].

[1]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص 263.

الملحق رقم 06 : تأييد الأميرال دو غيدون للكاردينال لافيجري[1].

Le soutien absolu de l'Amiral de Gueydon à Mgr. Lavigerie.

..... le Cardinal expose ensuite comment l'Amiral sut arrêter, écraser la révolte (1871) et le parti qu'il tira de la victoire pour reprendre et assurer l'œuvre de la civilisation ; puis ajoute :

"Il n'a pas moins encouragé l'assimilation des indigènes ; je me rappelle non sans émotion que dès le début de son gouvernement, il a voulu venir un jour voir lui-même nos missionnaires de Maison-Carrée ; la démarche était délicate mais elle n'en montre que mieux son caractère et ses idées".

"Messieurs leur dit-il en quelques mots exquis de la simplicité, de vaillance et de sagesse ; il en est qui vous combattent ; mais moi en qualité de vieux marin français, je vous approuve et je vous loue à la condition que vous suivez les règles de réserve et de prudence que votre chef vous impose. Je vous approuve parce qu'en cherchant à rapprocher ces indigènes de nous par l'instruction des enfants, par la charité envers tous ; vous faites l'œuvre de la France ; vous le faites sans froisser les préjugés ; sans exciter les passions du fanatisme ; et en préparant l'avenir de la colonie ; la France ne fait plus assez d'hommes pour peupler l'Algérie ; il faut y supléer en francisant nos deux millions de berbères arabisés ; je le répète, si vous y mettez toujours la même prudence ; vous pouvez compter sur moi".

Source : Grussemmeyer (Mgr. A.C) : **Vingt-cinq années d'épiscopat en France et en Afrique ;** documents biographiques sur le Cardinal Lavigerie, archevêque de Carthage et d'Alger, primat d'Afrique à l'occasion de son jubilé épiscopal. Alger ; Jourdan 1888 ; tome 1 p. 177.

[1]- خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 189.

الملحق رقم 07 : رسم يمثل مسيرة بوعمامة و ملاحقة الطوابير الفرنسية له[1].

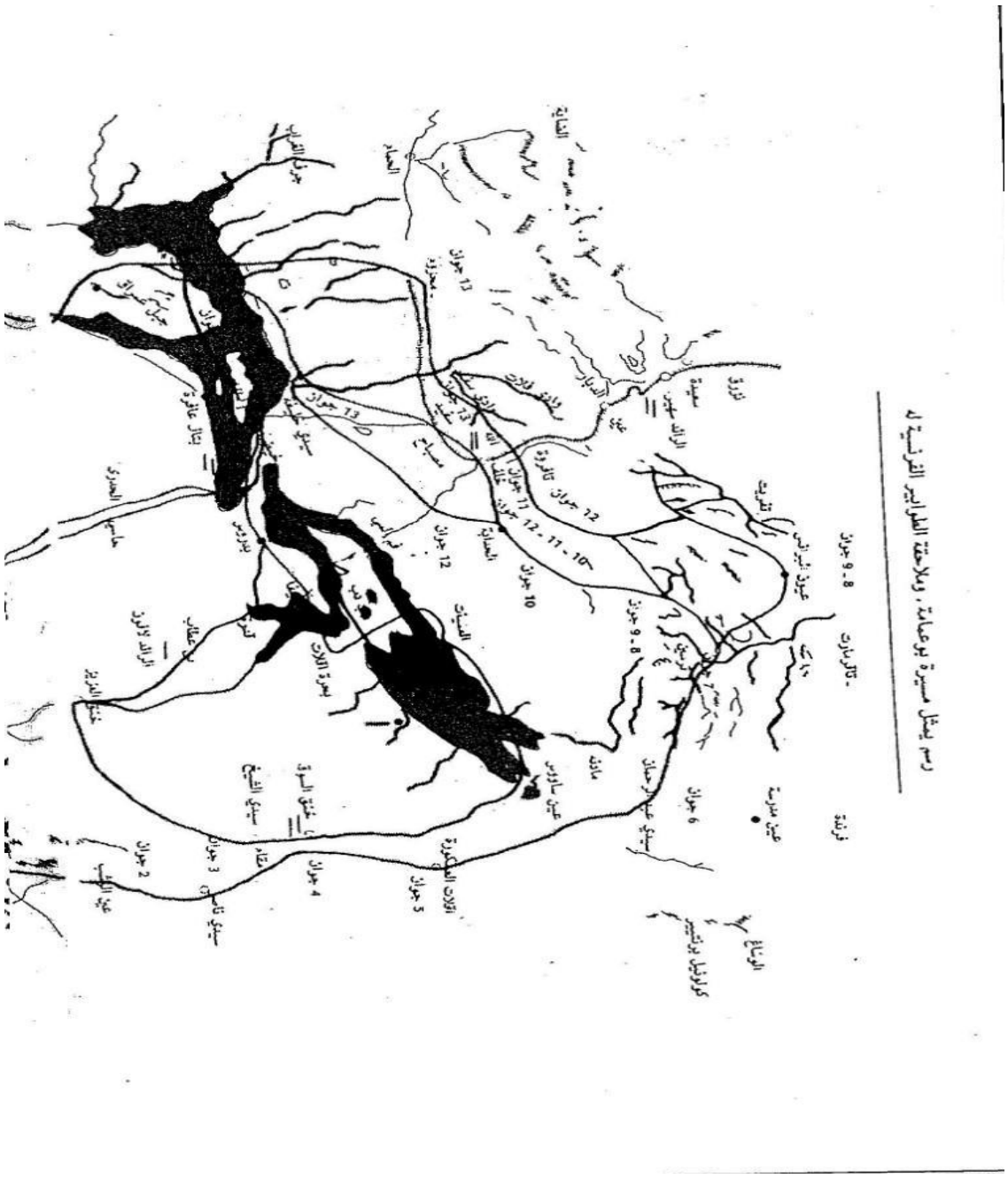

[1]– عبد الحميد زوزو، ثورة الشيخ بوعمامة ص 24.

القائمة البيبليوغرافية

القائمة البيبليوغرافية:

1- المصادر :

أ- المصادر المترجمة :

1- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر : عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت - باريس، 1982.

2- جرانت أ.ج، هارولد تمبرلى، أوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين 1789-1950، تر: بهاء فهمي، أحمد عزت عبد الكريم، ط6، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، د.ت.

3- جوليان شارل أندي، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871، تر: جمال فاطمي و آخرون، ط1، مج1، دار الأمة، الجزائر، 2013.

ب- المصادر باللغة الأجنبية :

1- Faucon Narcisse, Livre D'or de L'Algérie, T1, Challamel et C^ie, éditeurs, paris,1889.

2- Joseph Robin, L'insurrection de la Grande Kabylie en 1871,Henri Charles-Lavauzelle Éditeur militaire , Paris, 1901.

2- المراجع :

1- أبو علية عبد الفتاح، إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر، ط2، دار المريخ، الرياض، 1993

2- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919، تع: م. حاج مسعود و أ. بكلي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

3- الأطرش أحمد الشريف السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2، دار البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013.
4- براون جفري، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
5- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977.
6- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
7- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.
8- بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، المؤلفات للنشر و التوزيع، مسيلة، 2013.
9- بن صحراوي كمال، دور يهود الجزائر الدبلوماسي أواخر العهد العثماني و بداية الفترة الاستعمارية، ط2، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2016.
10- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.
11- بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ثورات القرن التاسع عشر، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.
12- بوعزيز يحيى، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.
13- بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
14- بوعزيز يحيى، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

15- بوعزيز يحيى، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى للنشر، عين مليلة الجزائر، 2009.
16- تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد، ط1، دار الأمة، الجزائرية، 2007.
17- تميم أسيا، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسلك للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
18- الجمل شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.
19- حاطوم نور الدين، تاريخ الحركات القومية يقظة القوميات الأوروبية الوحدات القومية، ج3، دار الفكر الحديث، لبنان، 1969.
20- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010.
21- خاطر نصري ذياب، تاريخ أوروبا الحديث، ط1، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
22- راشد زينب عصمت، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
23- الرافعي عبد الرحمن، الجمعيات الوطنية صحيفة من تاريخ النهضات القومية في فرنسا و أمريكا و ألمانيا و بولونيا و الأناضول، ط1، مطبعة النهضة، مصر، 1922.
24- رمضان عبد العظيم، تاريخ أوروبا و العالم الحديث: من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ج2، الهيئة المصرية العامة، د.ت، ص 139-140.
25- زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900، دار الهدى، الجزائر، 2014.

26- زوزو عبد الحميد، الثقافة و التعليمان الحر و الرسمي في العهد الفرنسي، دار الهومة، الجزائر، 2017.
27- زوزو عبد الحميد، ثورة الأوراس سنة 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1896.
28- زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة 1881-1908 (جانبها العسكري / 1881 - 1883)، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2010.
29- السبكي آمال، أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، ط1، عالم المعرفة، جدّة، 1985.
30- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.
31- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ط4، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
32- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج4، عالم المعرفة، الجزائر، 2017.
33- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، عالم المعرفة، الجزائر، 2017.
34- سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقومة و التحرير 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007.
35- سعودي محمد العربي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية-البلدية 1516-1962، ط2، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
36- شريط عبد الله، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.

37- شيني ل.ج، تاريخ العالم الغربي، تر: مجد الدين حفنى ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.

38- الصلابي علي محمد محمد ، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي و سيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.

39- الطرابلسي جورجي أفندي يني، تاريخ حرب فرنسا و ألمانيا، ط1، مطبعة الجمالية، مصر، 1911.

40- عباد صالح، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

41- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

42- علي صلاح أحمد هريدي، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، ط1، دار مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009.

43- عمر عمر عبد العزيز، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر 1815-1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000.

44- عميراوي حميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، عين مليلة، 2004.

45- فركوس صالح، نحو تأصيل إسلامي لتاريخ الجزائر أصالة و تغريب مشروع فرنسا الصليبية و المجابهة الإسلامية، دار الكوثر للنشر، الجزائر، 1991.

46- فركوس صالح بن النبيلي، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012، ص 250.

47- محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1999.
48- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، مصر، 2001
49- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
50- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ط2، دار الهومة، 2011.
51- نوار عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2014.
52- نوّار عبد العزيز سليمان، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1999.
53- هلال عمار، دراسات في الجزائر المعاصرة 1830 -1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
54- وشن مزيان، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007.
55- ويلز هـ.ج، موجز تاريخ العالم، تر: عبد العزيز توفيق جاوير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1967.
56- يحياوي جمال، تاريخ قسنطينة من خلال مجلة الأصالة -حاضرة الأوراس-، ط1، ج3، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2015.
57- يحيى جلال، التاريخ الأوروبي الحديث و المعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.

58- يحيى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، دار المعرفة، القاهرة، د.ت.

3- المعاجم و الموسوعات :

1- البعلبكي مني، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

2- بن صحراوي كمال، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 شخصيات – أماكن – أحداث – معارك، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، 2020.

3- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1995.

4- الأطروحات :

1- بن زينب أمنة، التشريعات الاستعمارية الخاصة بالدين الإسلامي في الجزائر 1830-1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2021/2020.

2- الحمري محمد، التشريع الفرنسي في الجزائر و أثره على الحياة الاجتماعية و الدينية و الثقافية مابين 1870-1920، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص أنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2005/2004.

3- قريتلي حميد، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830م-1907م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010/2009

4- قندوز عبد القادر، الطب و الأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي 1830- 1914، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2017/2016.

5- مدّور خميسة، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865- 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، 2018/2017

6- مزيان سعدي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل و مواقف السكان منها 1870م-1914م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009.

5- المجلات :

1- بلحسين أسيا رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ع 7، ديسمبر 2011.

2- بوجمعة أكرم، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع 28، أوت 2016.

3- بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قالمة الجزائر، ع 4، جانفي 2009.

4- فايد بشير، قادة ثورة المقراني و الحداد أمام محكمة الجنايات بقسنطينة سنة 1872م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة لمين دباغين سطيف 2، مج 5، ع 12، ديسمبر 2017.

5- قبال مراد، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها و تداعياتها (1830-1939م)، مجلة القرطاس، جامعة جيلال بونعامة، خميس مليانة، ع9، جويلية 2018.

6- مطمور محمد العيد، الغزو و الاحتلال الفرنسي للأوراس و أثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844- 1884)، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 10، نوفمبر 2006.

7- منعم مساعد أسامة صاحب، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مكز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع 3.

8- الميلق عبد القادر، مقاومة الشريف بوشوشة من خلال الكتابات الفرنسة كتاب "لويس رين" الموسوم بـ : تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية و الحضارة، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، مج1، ع1، جانفي 2019.

6- الملتقيات و الندوات :

1- سنو عبد الرؤوف، القومية الألمانية و تجلياتها الوحدوية و العنصرية و الإمبريالية (1806-1990)، العروبة و القرن الواحد و العشرون، تيار المستقبل، بيروت، 2009.

2- مزيان سعيدي، التنصير في الجزائر سياقه و أبعاده و أساليب مواجهته الحضارية أشغال الملتقى الوطني الثاني المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة الجزائر، دار تديكلت، الجزائر، 2016.

3- النائب أحسان عبد الهادي سلمان، المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها، أكاديمية التوعية و تأهيل الكواد، السليمانية، 2013.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

المقدمة : .....أ

مدخل : سياسة نابليون الثالث في الجزائر 6

الفصل الأول : الحرب البروسية الفرنسية 1870 17

أولا : أسباب الحرب 21

1- الأسباب المباشرة : مسألة العرش الإسباني 21

2- الأسباب الغير المباشرة :..... 25

ثانيا : مراحل الحرب 27

1- في عهد الإمبراطورية الثانية :..... 27

2- في عهد الجمهورية الثالثة : 28

ثالثا : نتائج الحرب..... 32

1- قيام الإمبراطورية الألمانية :..... 32

2- المفاوضات و معاهدة فرانكفورت : 34

الفصل الثاني : السياسة الفرنسية في الجزائر بعد الحرب..... 38

أولا : تغيير نظام الحكم "من العسكري إلى المدني" 39

ثانيا : التنظيم الإداري و القضائي 44

1- الإداري :..... 44

2- الجانب القضائي :..... 48

ثالثا : السياسة الاستيطانية 50

رابعا : الجانب الاجتماعي و الاقتصادي 52
1- الاجتماعي : 52
2- الاقتصادي : 54
خامسا الوضع الثقافي : 56
1- التعليم :..... 56
2- التنصير :..... 59
الفصل الثالث : ردود الفعل الجزائرية..... 62
أولا : ثورة المقراني و الشيخ الحداد..... 64
1- الأسباب :..... 64
2- تطورها :..... 67
3- النتائج : 70
ثانيا : مقاومة الشيخ بوعمامة..... 72
1- أسبابها : 73
2- مراحل المقاومة :..... 74
ثالثا : ثورات شعبية أخرى 78
خاتمة :..... 86
الملاحق : 92
القائمة البيبليوغرافية : 99
فهرس المحتويات :..... 109

الملخص :

أدت هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام 1870 إلى نهاية الإمبراطورية الثانية و قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة،التي مارست سياسة استعمارية جديدة في الجزائر، إذ انتقلت السلطة من أيدي العسكريين إلى المستوطنين الذين سعوا إلى إقامة النظام المدني، ضغطوا على الحكومة الفرنسية و حصلوا على مجموعة من القوانين و المراسيم التي تخدم مصالحهم و مصالح فرنسا و همشت الجزائريين و حرمتهم من ابسط حقوقهم مثل قانون الانديجينا و قوانين الاستيطان،انتفض الجزائريون ضد هذه الممارسات الاستعمارية من خلال عدة ثورات أبرزها ثورتا المقراني و بوعمامة،الا ان قوة الجيش الفرنسي و ضعف الجانب الجزائري تخطيطا و استعدادا حال دون نجاح تلك الثورات، لتعيش الجزائر أسوء فترات الحكم الاستعماري الفرنسي.

Abstract :

France's defeat against Germany in 1870 led to the end of the Second Empire and the establishment of the Third French Republic, which practiced a new colonial policy in Algeria, as power was transferred from the hands of the military to the settlers who sought to establish civil order, pressed the French government and obtained a set of laws And the decrees that serve their interests and those of France and marginalized the Algerians and deprived them of their most basic rights, such as the Indigina law and the settlement laws. In preparation that prevented the success of these revolutions, Algeria lived through the worst periods of French colonial rule